النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 656 | من 4 الى 10 يونيو 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

التشكيلة الاجتماعية وواقع الصراع الطبقي بالمغرب

09 08 07

ابو علي بلمزيان:

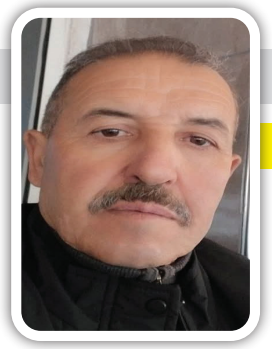

ضيف العدد

يتسم الصراع الطبقي في المغرب اليوم بحدة متزايدة، تعكس عمق التناقضات الاجتماعية. فالطبقات الشعبية تواجه سياسات التفقير والغلاء وتفكيك الخدمات العمومية، في مقابل تراكم الثروة لدى أقلية مهيمنة.

15

الشباب المغربي بين الغياب السياسي والاحتجاج الجماهيري

13

الحمية السياسية للأحزاب اليسارية بوصفات مخزنية

06

كلمة العدد:

حول شعار التغيير وسبل تحقيقه في المغرب

تعكس تطورات الصراع العام الجاري في بلادنا وضعا اجتماعيا وسياسيا مأزوما، حافلا بالتناقضات، التي تسارع فيها الدولة ترتيبات الاستحقاقات الانتخابية في شتنبر من هذه السنة. لعلها خطوات تجديد مؤسسات النظام باستعمال مشهد حزبي مخزني مرهق بتراكم الفشل في واجهات متعددة. فهل يمكن بتجديد شكلي للمؤسسات تستطيع الدولة تجاوز ذلك الوضع العام للصراع الاجتماعي الحاد في بلادنا؟ وهو المتميز أساسا بما يلي:

أولا: تزايد نسبي في حجم الطبقة العاملة المغربية، بسبب زحف الرأسمال على قطاعات جديدة ومنها: قطاع الخدمات وخاصة التعليم والصحة، جزء من الأعمال المنزلية، المواد الاستهلاكية والتجارة، المهن الحرة، الترفيه والرياضة... هكذا يتم تحويل جزء كبير من العاملين إلى عمال يعيشون أساسا من بيع قوة عملهم اليدوية و/أو الذهنية، وبفعل العولمة يتم تصدير جزء من الأنشطة الصناعية والخدماتية إلى المغرب تتكفل بها المقاولة من الباطن.

ارتفع عدد الشباب والنساء وسط الطبقة العاملة المغربية، وهم يمتلكون مستويات تقنية وتعليمية هامة جدا. غير أنهم يتخبطون في شروط عمل متدنية وقوانين رجعية تراجعية ترمي بهم في مستنقع الهشاشة.

ثانيا: يمثل الكادحون غير العمال أكبر كتلة بشرية في بلادنا وتتكون من كادحي الأحياء الشعبية والعاملين في مهن «الفقر»(باعة متجولون وباعة الرصيف)، مهنيون يعملون لحسابهم الخاص في إطار ما يسمى بالقطاع غير المهيكل الذي عرف بدوره توسعا كبيرا، خاصة مع تطبيق السياسات النيو ليبرالية. ينضاف إلى صفوف هذا القطاع الفلاحون المفقرون والنازحون من البادية، خاصة مع الهجوم على أراضي الجموع الذي أقره مخطط «المغرب الأخضر» وبالعديد من المعطلين من خريجي التعليم، ثم الفلاحون الكادحون.

ثالثا: انحدار أجزاء واسعة من الطبقات الوسطى التي تقع ضحية المضاربين والملاكين الكبار وسماسرة الرأسمال والأسواق المفتوحة.

رابعا: وبالمقابل تنمو وتتقوى المجموعات الاقتصادية الكبرى، حيث عرفت الكتلة الطبقية السائدة، وخاصة المجموعات الاقتصادية الكبرى نموا هائلا. وذلك في تناقض مع الانحدار الذي تعرفه أوضاع الطبقات الأخرى...

من المفترض أن تشكل الاستحقاقات الانتخابية في الدول «الديمقراطية» فرصا للتغيير ولو في حدوده الدنيا، وأن تشهد السياسات العمومية تغيرا ملحوظا ينقل الحياة العامة للمواطنات والمواطنين إلى مستوى أفضل. لكن وفي غياب الأساس المادي الذي يمكن أن تقوم عليه دولة ذات نظام وطني ديمقراطي شعبي، يستحيل أن تكون للانتخابات البرلمانية أو غيرها من الاستحقاقات رهانات في الأوساط الشعبية التي يفترض أن تكون صاحبة القرار والسيادة. هكذا لاحظ المتتبعون كيف تجري عمليات التسجيل في اللوائح المطعون فيها أصلا، وكيف لم تشمل حسب أرقام وزارة الداخلية سوى 16 مليونا و800 ألف مواطنة أو أكثر بقليل، رغم الاغراءات ورغم الدعاية ورغم استعمال الترغيب والترهيب...

إن الرهان على التغيير يستوجب أول ما يستوجب ذلك التماسك بين الفئات والطبقات الشعبية المتضررة أعلاه، والخوض في معركة وعي واسعة من أجل تنظيم العاملات والعمال وانخراطهم في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة بمساهمة المثقفين الثوريين وكل من له مصلحة في بناء مستقبل آخر يقوم على نقيض هذا القائم وتجاوز كافة شروره.

إن التطورات الراهنة في مختلف أبعادها كفيلة بكشف مؤسساتهم وديمقراطيتهم كما أنها الفرصة الكبيرة لبناء جبهات النضال التي تسعى إلى توحيد النضالات الفئوية في نضالات موحدة طبقيا على أرضية برامج واضحة تعمل وفقها القوى الديمقراطية على تجاوز ذلك التأخر الحاصل في ضعف الانخراط وسط الفئات والطبقات الشعبية المعنية بالتغيير وفق متطلبات المرحلة.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

حزب اليسار الاشتراكي الموحد - حزب النهج الديمقراطي العمالي - حزب فدرالية اليسار الديمقراطي
بلاغ مشترك

عقدت المكاتب السياسية لكل من أحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد والنهج الديمقراطي العمالي اجتماعًا ثلاثيًا بمقر فدرالية اليسار الديمقراطي بمدينة الدار البيضاء، وذلك يوم السبت 22 ماي 2026، خصص للتداول في الأوضاع السياسية والاجتماعية والحقوقية الراهنة ببلادنا، وما تعرفه من هجوم متواصل ومقلق على مستوى الحقوق والحريات، وقمع مستمر و حصار وتضييق كمنهج على الأصوات المعارضة ، ومن محاكمات ومتابعات تطال عددا من الفاعلين السياسيين والنشطاء الحقوقيين و الاجتماعيين ومن بينهم مناضلي تنظيمات اليسار المناضل، الأمر الذي يؤكد استمرار مظاهر الاعتقال السياسي واستهداف الحق في التنظيم و التعبير والاحتجاج.

كما توقف الاجتماع عند تنامي الهجوم على الحقوق ومكتسبات الجماهير الشعبية وعلى طلقتها الشرائية وانعكاساتها الخطيرة على الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من الشعب المغربي، في ظل تبني الحاكمين لسياسات طبقية رأسمالية تعمق مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش الاجتماعي والمجالي.

وأكدت الأحزاب الثلاثة، خلال الاجتماع على أن التحديات الكبيرة للمرحلة تفرض تعزيز العمل الوحدوي ، كما تفرض العمل على إطلاق مبادرات مشتركة ونفسًا نضاليًا موحدًا من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على إطلاق مبادرات نضالية ميدانية مشتركة خلال المرحلة المقبلة، بداية بتنظيم مهرجان نضالي وطني حول ملف الاعتقال السياسي والمطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ووقف المتابعات ذات الخلفيات السياسية، واحترام الحقوق والحريات الأساسية وذلك بمناسبة ذكرى انتفاضة 20يونيو المجيدة.

كما جددت الأحزاب الثلاثة دعوتها إلى كافة القوى الديمقراطية والحقوقية والمدنية إلى الانخراط في دينامية نضالية وحدوية واسعة، دفاعًا عن الحريات العامة وعن الحقوق وعلى رأسها حق الشعب المغربي في الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان
(صادر عن اجتماعه المنعقد يوم 30 ماي 2026)

عقد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري العادي يوم السبت 30 ماي 2026، أياما قليلة قبل اليوم العالمي للبيئة الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة يوم 5 يونيو؛ وهو مناسبة للوقوف على الأضرار الكارثية للنظام الاقتصادي المهيمن على العالم، والتي تؤدي ثمنها الشعوب خاصة في دول الجنوب.

ويأتي الاجتماعُ كذلك بضع أيام قبل اليومَ الأممي لمناهضة تشغيل الأطفال الذي تخلده الحركة الحقوقية في العالم يوم 12 يونيو من كل سنة، والذي اختارت له الأمم المتحدة هذه السنة شعار "البطاقة الحمراء لعمل الأطفال: اللعب النظيف للأطفال والعمل اللائق للكبار".

وخلال الاجتماع اطلع المكتب المركزي على تقارير مختلف اللجن المركزية المساعدة له، وناقشها، كما تداول حول مستجدات الوضع الحقوقي دوليا وجهويا ومحليا. وبعد إنهاء جدول أعماله، قرر تبليغ الرأي العام ما يلي:

على المستوى الدولي والجهوي:

إدانته الصارخة لاستمرار وتصاعد الغطرسة الصهيو- أمريكية تجاه شعوب العالم، وخاصة في بلدان الشرق الأوسط، والتي تتجسد في مواصلة الكيان الصهيوني إبادة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وارتكاب أبشع الجرائم بحق الأسرى والأسيرات، فضلا عن ارتفاع عدد ضحايا القصف الإجرامي للبنان، واستمرار العدوان على إيران وتهديد سلطنة عمان، ووضع السلم العالمي في خطر متزايد؛

تنديده الشديد بما تعرض له نشطاء وناشطات أسطول الصمود السلميون/ات من انتهاكات جسيمة، حيث ارتكبت ضدهم شتى أنواع التعذيب وسوء المعاملة بما فيها العنف الجنسي، وذلك بعد قرصنة سفنهم في المياه الدولية، واختطافهم من على متنها. وقد كشفت هذه الممارسات، مجددا، الطابع الهمجي والوحشي لجيش الاحتلال أمام العالم، إذ اعتبر الأكثر استخداما للعنف الجنسي والاغتصاب كسلاح حرب وأسلوب إخضاع لمناهضي الاحتلال، سواء من أبناء الشعب الفلسطيني أو من المتضامنين/ات معه من كل شعوب العالم؛ وهو ما يؤكد تصريحات وتقارير المقررة الأممية فرانشيسكا ألبانيزي، التي تواصل، بشجاعة ومبدئية نادرتين، فضح جرائم الاحتلال، وفضح كل الدول المتواطئة معه، رغم الكلفة المرتفعة التي أدتها وتؤديها وأسرتها جراء ذلك؛

استنكاره لما تقترفه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الكوبي من حصار شنيع وجائر، وما ترتب عنه من آثار إنسانية كارثية تمس الحق في الحياة والصحة، منها إزهاق أرواح الخدج بسبب توقف تجهيزات المستشفيات إثر انقطاع الوقود، وارتفاع وفيات المرضى والمسنين بسبب نقص الأدوية، وذلك في بلد يعتبر نظامه الصحي من أجود ما هو متوفر في العالم؛

قلقه البالغ إزاء التراجع المتواصل لأوضاع الحريات العامة والحقوق في تونس، وما يرافق ذلك من تضييق على حرية التعبير والرأي، والتنظيم والعمل الحقوقي والمدني، وتضامنه الكامل مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في مواجهة ما تتعرض له من حصار وتضييق واستهداف، ويدعو إلى تمكينها، وسائر مكونات المجتمع المدني الديمقراطي، من الاضطلاع بأدوارها الحقوقية والمدنية بحرية واستقلالية.

على المستوى الوطني:

تدارس المكتب المركزي العديد من القضايا والملفات خلص بشأنها إلى ما يلي:

استنكاره لانسحاب الدولة وتخليها عن مسؤوليتها في حماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وعن دورها في مواجهة اللوبيات التي تحكمت في الأسواق قبيل العيد، فاضحة زيف الخطابات الجوفاء للمسؤولين الحكوميين المطمئنة زورا، ومطالبته بفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات بشأن الأزمة المختلقة التي عرفتها الأسواق ليلة العيد، والتي ألحقت بالغ الأضرار بأغلب الأسر المغربية ذات الدخل المحدود والمتوسط، وبشأن مآل الدعم المنتظر منه تموين السوق وضبط الأسعار؛

مطالبته بفتح تحقيق نزيه وشفاف في العديد من قضايا السطو على الأراضي المملوكة للدولة، واستغلال النفوذ والتداول بناء على معلومات غير معممة(délit d'initié)، في بعض القضايا التي نشرتها الصحافة؛ مثل أراضي تسلطانت الفلاحية بمراكش، التي يبدو أنها تم تحويلها إلى بقع أرضية مخصصة للفيلات، أو الأراضي الشاسعة بالعيون، التي تم تحويلها إلى مشروع سكني تشير المعطيات أنه تم خارج إطار القانون؛ إضافة إلى استمرار سياسة الإفراغات وهدم البيوت دون مراعاة لمصالح الأسر التي يتم طردها من بيوتها، ودون حتى احترام السلطات المعنية لما التزمت به من تعويض ضحايا سياسات الإفراغ والهدم، التي بلغت مستويات غير مسبوقة؛

انشغاله العميق من الأوضاع الكارثية للطفولة ببلادنا، جراء استشراء العنف بشتى أشكاله ضد الأطفال والطفلات، بما في ذلك العنف الأسري والاغتصاب والاعتداءات الجنسية وسائر ضروب الاستغلال والإيذاء؛ مما يستوجب من الدولة تحمل مسؤوليتها في حماية الطفولة، واتخاذ تدابير فعالة للوقاية والزجر والتكفل بالضحايا، وإعمال اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها منذ 1993، والكف عن التساهل مع جرائم الاعتداء على الأطفال؛

تضامنه مع السيدة زوليخة أم المعتقل السياسي ناصر الزفزافي، التي تعرضت للسب والقذف والتشهير، بعد أن عبرت - عن حق - على الغضب الذي انتابها وقد تزامن العيد - الذي يفترض أن يكون يوما تجتمع فيه الأسر في أجواء الفرح، مع الذكرى التاسعة للاعتقال التعسفي لابنها ورفاقه من باقي معتقلي حراك الريف، الذين لازالوا في السجون ظلما؛

إدانته لاستمرار سياسة التشهير والتحريض، التي تتحمل الدولة مسؤوليتها، بسبب حمايتها للعديد من المشهرين، واستفادتها من خدماتهم وتشجيع سلوكهم الموجه للمعارضين/ات والمنتقدين/ات لسياساتها، بينما لا تتأخر في متابعة العشرات ممن عبروا بشكل سلمي عن رأي ينتقدها أو يدعو إلى الاحتجاج ضدها؛

تضامنه مع المعتقل السياسي الصحراوي نعمة أسفاري، إثر إعلان عزمه خوض إضراب عن الطعام، بعد قضائه 13 سنة من الاعتقال السياسي، وحرمانه من زيارة زوجته له في السجن منذ ثمان سنوات، وبعد إطلاق حملة مساندة له من طرف الجمعية المسيحية من أجل القضاء على التعذيب، إثر إصدار لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة لتقريرها الذي يطالب الدولة بالإفراج عنه وعن كل رفاقه من معتقلي اكديم إيزيك باعتبارهم معتقلين تعسفا، بسبب تعريضهم للتعذيب أثناء الحراسة النظرية وانتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب والإكراه؛ علما أن نعمة كان قد اعتقل يوما قبيل اندلاع الأحداث التي توبع بها؛

مطالبته باحترام حقوق المعتقلين السياسيين ومعتقلي ومعتقلات الرأي وجيل زيد، وفي مقدمتهم عادل لبداحي الذي يتعرض لانتهاكات سافرة لحقوقه الأساسية كسجين رأي، والعمل على ضمان سلامتهم وكرامتهم وتمتعهم بجميع الحقوق المكفولة قانونا؛ مجددا مطالبته بالإفراج الفوري عنهم جميعا؛

استنكاره لاستمرار الحصار والقمع الذي تتعرض له الحريات، داعيا إلى خلق انفراج سياسي في البلاد، بعد سنوات من القمع الأهوج ضد الرأي المخالف، وحصار المجتمع المدني والصحافة المستقلة، ومطالبا بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، والكف عن استعمال القضاء لقمع الأصوات المعارضة والمنتقدة بدءا بضمان شروط المحاكمة العادلة في ملف الصحافيين الشعيبي والغازي اللذين سيمثلان أمام المحكمة، يوم 02 يونيو 2026، بسبب عملهما الصحفي.

وعلى مستوى القضايا الداخلية للجمعية:

تابع المكتب المركزي الاستعدادات لتخليد الذكرى 47 لتأسيس الجمعية بتنظيم عدد من الأنشطة؛

متابعة الوضعية التنظيمية للفروع ومواصلة جدولة الزيارات التنظيمية.

المكتب المركزي

الرباط، في 30 ماي 2026

البيان الختامي للجمع العام الثاني للجنة الوطنية لمساندة عائلات ضحايا قمع حراك جيل z

انعقد الجمع العام الثاني للجنة الوطنية لمساندة عائلات ضحايا قمع حراك «جيل Z» يوم السبت 16 ماي 2026 بمقر الجامعة الوطنية للتعليم . التوجه الديمقراطي . تحت شعار «الوحدة والتضامن سبيلنا لدعم ضحايا قمع حراك جيل Z من أجل الحرية للمعتقلين والعدالة للشهداء»، بحضور الهيئات المكونة لها والعديد من الفعاليات، وبعد تدارسه لأوضاع معتقلي الحراك الشبابي «جيل Z»، ووقوفه على عنف المسلسل القمعي الأهوج الذي تعرضوا له، وتحليله لمختلف الانتهاكات التي ارتكبت ضدهم منذ التوقيف إلى اليوم، خاصة منهم العديد من القاصرين الذين لازالوا في السجون، أغلبهم رهن الاعتقال الاحتياطي في انتهاك سافر للمبدأ الدستوري القاضي بقرينة البراءة، وبعد اطلاعه على عمل اللجنة منذ الجمع العام التأسيسي المنعقد في 2 نونبر 2025، وتقييمه وتثمينه، وتجديد سكرتارية اللجنة، يسجل ويعلن ما يلي :

ـ تأكيده أن هذا الحراك لم يكن سوى صرخة مشروعة للمطالبة بالحق في الصحة والتعليم، والكرامة، والقضاء على للفساد، تستدعي الاستجابة لها عوض مواجهتها بالقمع العنيف والتوقيفات العشوائية التي طالت المواطنين من الشارع العام، ومن منازلهم، لترهيب الجميع، حيث كان حجم الهجمة القمعية مهولاً، من خلال توقيف ما مجموعه 5780 مواطنا ومواطنة، تمت متابعة 2480 منهم، من بينهم 1473 في حالة اعتقال موزعين على حوالي 28 مدينة؛

ـ قلقه البالغ وأسفه الشديد لاستمرار فصول المحاكمات غير العادلة، في حق نشطاء الحراك الشبابي الذي شهدته البلاد منذ أواخر سنة 2025 إلى اليوم، من ضمنهم مئات من الأطفال الذين تم اعتقالهم واستنطاقهم في ظروف تحيط بها الكثير من الشبهات، وتضع موضع التساؤل مدى احترام أجهزة الأمن للمساطر القانونية وتمتيع الموقوفين بحقوقهم كاملة، بما فيها حقهم في التمدرس الذي حرموا منه وهو حق تلزم القوانين الدولة باحترامه؛

ـ إدانته بأشد العبارات لعنف السلطة الذي أدى إلى سقوط ثلاثة شهداء بمدينة القليعة، برصاص الدرك الملكي، بعيدا عن مكان الأحداث التي عرفتها المدينة، من بينهم شاب خريج معهد السينما كان يوثق ما يجري بكاميرته، وهي وقائع تفند كل الحجج الواهية التي وردت في الروايات الرسمية؛

ـ استنكاره إصدار أحكام جائرة بلغت في مجموعها قروناً من الزمن، إذ وصل مجموع الأحكام 260 عاما لـ 33 شابا باستئنافية أكادير، وأزيد من 69 سنة سجناً نافذاً لـ 16 متهماً بمراكش، وما يماثلها في وجدة، فضلاً عن استمرار المحاكمات في مدن الرباط والدار البيضاء وطنجة وغيرها؛

ـ تنديده بالانتهاكات الصارخة على مستوى سير المحاكمات التي رصدتها اللجنة والتي تفضح غياب أدنى شروط المحاكمة العادلة، وانعدام حالات التلبس في أغلبها، وغياب محاضر المعاينة المستقلة، والبطء الكبير لسير المحاكمات، خاصة تلك التي تهم القاصرين، والمتمثل في تواتر التأجيلات، التي تمتد منذ أكتوبر من السنة الماضية إلى شهر يونيو المقبل بالنسبة للعديد من القاصرين، مما يشكل انتهاكا صارخا لقرينة البراءة وخرقا سافرا لحقوق الطفل وتعذيبا يوميا لهم ولأسرهم؛

ـ استنكاره لما تعرض له المعتقلون، ولا سيما الأطفال، من ضرب وإهانات ومعاملة حاطة من الكرامة لانتزاع اعترافات قسرية وتوقيع محاضر متشابهة ـ حسب ما جاء في شهادات أسرهم ـ وكذا لجوء أعوان الأمن للتغرير بالآباء لتوقيع المحاضر مقابل وعود وهمية بإطلاق سراح أبنائهم؛

ـ مطالبته السلطات بالإفراج الفوري عن هؤلاء الأطفال، وجعل حد لمعاناتهم داخل السجون، التي تجلت في حرمانهم من الدراسة، وتعرضهم للبرد القارس لشهور، وتدهور حالتهم النفسية، وطول مدة الاعتقال دون محاكمة، وانتزاعهم من أحضان أسرهم التي تعني معاناة مضاعفة من الحرمان من أبنائها وثقل العبء النفسي والمجهود المادي الناتجين عن مسؤولية مواكبة وضعية أطفالها؛

ـ قلقه البالغ أمام الوضع الصحي المتدهور للمعتقل السياسي محمد خليف، بسجن «عكاشة» بالدار البيضاء، المحكوم بثلاث سنوات نافذة، والذي يواجه سياسة «إهمال طبي» ممنهجة؛ إذ يعاني من أمراض مزمنة وضغط حاد على مستوى العينين يهدد بصره بشكل مباشر، وتطالب بالتدخل الطبي العاجل لإنقاذ بصره وتمكينه من حقوقه كاملة كمعتقل رأي؛

ـ استنكاره لاستمرار وضعية الإفلات من العقاب في قضية شهداء القليعة، وتلح على ضرورة فتح تحقيق مستقل ومحايد في هذه القضية، وفي كافة ادعاءات التعذيب التي صرح بها معتقلو جيل Z؛

ـ إدانته الصارخة للمتابعات المرتبطة بحرية التعبير الرقمي التي يتعرض لها العديد من شباب جيل Z وغيرهم، بسبب تدوينات تعبر عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، في تصعيد مقلق لسياسة التضييق على حرية الرأي والتعبير، مطالبا بإطلاق سراحهم، وسراح كافة المعتقلين السياسيين المتواجدين في السجون منذ سنوات عدة؛

استمرار فصول المحاكمات غير العادلة، في حق نشطاء الحراك الشبابي الذي شهدته البلاد منذ أواخر سنة 2025 إلى اليوم، من ضمنهم مئات من الأطفال الذين تم اعتقالهم واستنطاقهم في ظروف تحيط بها الكثير من الشبهات، وتضع موضع التساؤل مدى احترام أجهزة الأمن للمساطر القانونية وتمتيع الموقوفين بحقوقهم كاملة، بما فيها حقهم في التمدرس الذي حرموا منه وهو حق تلزم القوانين الدولة باحترامه؛

ـ تحيته العالية لكافة المحاميات والمحامين المتطوعين/ات على تضحياتهم/ن وتفانيهم/ن في مؤازرة ضحايا سياسة القمع الممنهج الذي طال شباب حراك جيل Z، والعديد من الضحايا غير المشاركين في الحراك الذين اعتقلوا بهدف الترهيب من أجل تكسير زخمه؛

ـ أسفه لغياب الاهتمام الإعلامي لما يتعرض له مئات الأطفال في المحاكم من انتهاك سافر لحقوقهم واعتقالات ماسة بالقانون، وضرب صارخ للحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الأمان والاستقرار العائلي، وكلها حقوق متضمنة في اتفاقية حقوق الطفل الذي التزمت الدولة باحترامها وتطبيق مقتضياتها، ويدعو الجمع العام الصحافة الحرة إلى أداء واجبها في تغطية هذه المحاكمات باعتبارها تهم الشأن العام، ولعب دورها في الإخبار والتنوير والتنبيه إلى كل الخروقات التي ترتكبها مختلف السلطات المعنية بها؛

ـ دعوته لكل القوى المناضلة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الرافضة للظلم والجور أينما كان، للتعبئة ـ بكل ما تملك من جهد وقوة ـ للوقوف ضد ما يتعرض له شباب حراك جيل Z، وكل من اعتقل بهدف ردع الحراك وترهيب شبابه، من انتهاكات جسيمة لحقوقهم، وتكثيف مختلف كل أشكال النضال الديمقراطي من أجل الإفراج عن معتقلي الحراك وتحقيق العدالة لشهدائه، والمطالبة بالاستجابة لمطالب شباب جيل Z في الصحة والتعليم وإسقاط الفساد.

ويوجه الجمع العام نداء لكل الضمائر الحية للمشاركة في الحملة الإعلامية التي أطلقتها اللجنة تحت الوسم الذي يعكس آهات الأمهات أمام قاعات المحاكم «أطلقوا الوليدات يعيدوا مع عائلاتهم».

«الوحدة والتضامن سبيلنا لدعم ضحايا قمع حراك جيل Z «

من أجل الحرية للمعتقلين والعدالة للشهداء»

عن الجمع العام الثاني للجنة
الرباط في 16 ماي 2026

اقليم فكيك: احتجاجات ضد التهميش والتفقير...

التحقت جماعة بوشاون بدورها بركب الاحتجاجات الاجتماعية، حيث خرج عدد من شباب المنطقة في شكل احتجاجي للتعبير عن جملة من المطالب التي يعتبرونها حقوقا أساسية لا تزال غائبة عن الساكنة.

ورفع المحتجون مطالب مرتبطة أساسا بقطاع الصحة، في ظل استمرار معاناة المواطنين مع غياب الطبيب والممرض، الأمر الذي يضاعف من معاناة المرضى ويجبرهم على التنقل لمسافات طويلة من أجل تلقي أبسط الخدمات الصحية.

كما طالب الشباب بفك العزلة عن المنطقة عبر تحسين وضعية الطرق والمسالك التي تعاني من التدهور، مؤكدين أن البنية التحتية أصبحت عائقا أمام تنقل السكان وقضاء مصالحهم اليومية.

وفي جانب آخر، عبر المحتجون عن استيائهم من ضعف شبكة الهاتف النقال والانقطاعات المتكررة التي تعيشها المنطقة، معتبرين أن خدمات الاتصال لم تعد ترفا بل ضرورة أساسية للتواصل والدراسة والعمل.

ولم تغب مطالب التعليم عن الشعارات المرفوعة، إذ دعا الشباب إلى تحسين ظروف التمدرس وتوفير الإمكانيات الضرورية التي تضمن حق أبناء المنطقة في تعليم جيد يواكب تطلعاتهم.

وتأتي هذه الخطوة الاحتجاجية في سياق تنامي الأصوات المطالبة بتحسين الخدمات العمومية بالمناطق القروية والهامشية، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهي مطالب تتكرر في عدة مناطق مغربية خلال السنوات الأخيرة.

عن صفحة «مراسل تالسينت»

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

تصريح صحفي حول موضوع أسطول الصمود والقافلة البرية لكسر الحصار على غزة

السيدات والسادة ممثلي المنابر الإعلامية والهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية المتواجدة معنا. أيها الحضور الكريم،

نشكركم/ن على تلبية الدعوة لهذه الندوة الرامية لتسليط الضوء على مبادرة أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزة، وعلى القافلة البرية المغاربية، ومآلات هذه المبادرات وما تمكنت من تحقيقه.

-1 أسطول الصمود العالمي:

انطلق أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزة من برشلونة يوم 12 أبريل 2026، في نسخته الثانية بعدما تم اعتراض الأسطول الأول في أكتوبر العام الماضي من قبل قوات الاحتلال الصهيوني على مشارف شواطئ قطاع غزة.

هدف مبادرة «أسطول الصمود العالمي» كما سابقاتها من المبادرات الإنسانية من أساطيل بحرية هو : أولا كسر الحصار غير القانوني الذي يفرضه الكيان الصهيوني على قطاع غزة منذ 2007، متحديا بذلك كل النظم والقوانين الدولية، وأساسا منها منظمة الأمم المتحدة والدول العضوة فيها، والتي تقاعست بل وتواطأت في إبقاء الحصار الظالم واللاإنساني على القطاع، والذي تحول منذ انطلاق معركة طوفان الأقصى المجيدة في 07 كتوبر 2023 إلى أداة حرب يستخدمها العدو الصهيوني في إبادة الشعب الفلسطيني تقتيلا و تجويعا وتعطيشا وحرمانا من أدنى مقومات الحياة، مستعينا في هذه الجريمة بتواطؤ الأنظمة العربية التي أبقت المعابر مغلقة، وبغطاء دبلوماسي من الإمبريالية الأمريكية والغربية.

تأتي النسخة الثانية لأسطول الصمود في خضم واقع مرير بقطاع غزة، بعد أن نفذت المقاومة الفلسطينية كل تعهداتها في اتفاق وقف إطلاق النار، في حين يتلكأ الاحتلال ويحاول كلما وجد فرصة للتنصل من مسؤولياته أكانت بوقف الإبادة، أم بالانسحاب من قطاع غزة، أم بفتح المعابر دون شروط وإدخال المساعدات بشكل منتظم. فقد تم توثيق أكثر من 2800 خرق لوقف إطلاق النار من طرف الكيان الصهيوني إلى اليوم.

كل هذا أجبر المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، من كل بقاع العالم على الإبحار نحو قطاع غزة، في مهمة تستمد مشروعيتها من القانون الدولي؛ إذ أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا يلزم كل الدول بإيصال المساعدات إلى قطاع غزة دون عراقيل، وبعدم قانونية الحصار المفروض على القطاع وبضرورة إنهائه، كما تلزم المواثيق الدولية ذات الصلة كل الدول بحماية المبادرات الإنسانية التي تحمل المساعدات إلى غزة. كما جعلت مبادرة أسطول الصمود العالمي نصب أعينها لفت الانتباه إلى معاناة الأسرى الفلسطينيين والمطالبة بإطلاق سراحهم، وفضح الحكومات والشركات المتواطئة في تغذية الإبادة ومراكمة الأرباح من معاناة الشعب الفلسطيني، وتسليط الضوء على نفاق ما سمي ب «مجلس السلام» الذي ترأسه أكبر داعم للكيان الصهيوني بغرض تمرير أجندات الاحتلال وحمايته من العقاب والمحاسبة.

بعد برشلونة، التحقت قوارب أسطول الصمود بقوارب أخرى بأوغوسطا في إيطاليا وانطلقت يوم 26 أبريل متوجهة إلى تركيا أين اجتمع كامل الأسطول (70 قاربا).

كان من بين المشاركين بالأسطول آنذاك ناشط مغربي ركب من برشلونة، على أن يركب باقي الوفد من تركيا بتاريخ 5 ماي 2026.

لكن، وفي سابقة خطيرة، تجرأ الاحتلال الصهيوني على قرصنة قوارب من الأسطول العالمي في المياه الدولية على بعد أكثر من 1000 كم من شواطئ غزة، وخرب القوارب وتركها في عرض البحر، واختطف النشطاء وأدخلهم سفينة حربية أعدت مسبقا لهذه الجريمة، احتجزهم بها لمدة 36 ساعة ليخلي بعدها سبيلهم في جزيرة كريت إلا ناشطين أخذهما إلى الأراضي المحتلة لمحاكمتهم وهما «ثياغو أفيلا» و «سيف أبو كشك».

هذا الاعتراض لم يثن الأسطول على إكمال المهمة، وتعاونت القوارب مع سفينتي Arctic Sunrise و Open Arms لإصلاح ما يمكن من أعطاب والالتحاق بتركيا. مما أخر الانطلاق الأخير من ميناء مرمريس إلى يوم 14 ماي 2026.

غير أن عدد القوارب النهائي تقلص وأصبح 54 عوض 70 قاربا كما كان مقررا.

تفرق النشطاء والناشطات المغاربة على عدة قوارب من الأسطول، وعددهم 11 من شمال المغرب ووسطه وجنوبه نساء ورجالا وهم:

- د. شيماء الدرازي
- صهيب اليملاحي الشاعي
- محمود الحمداوي
- الحسين وسميح
- يونس بطاحي
- مصطفى المسافر
- ياسين محمد بنجلون
- أيوب ابن الفصيح،

وعن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تطوع كل من:

- السعدية الولوس
- عبد الصمد فتحي
- إسماعيل الغزاوي

وكان بعض الأعضاء ضمن القوارب التي اقتربت الأكثر من شواطئ غزة. وقد تابع الجميع منع المناضل عبد الصمد فتحي من السفر بعد أن حجز تذكرة سفره وتوجه إلى مطار الدار البيضاء ليصدم بقرار حرمانه من الالتحاق بالمهمة الإنسانية دون ذكر أي سبب صريح ومقنع.

لم يتمكن قارب فيفي (وعلى متنه مشارك مغربي) من إكمال الإبحار لعطل تقني أجبر طاقمه على الرسو في قبرص، بينما أكمل باقي الأسطول طريقه.

مساء يوم الأحد 17 ماي، رصدت عدة سفن متقدمة من الأسطول قوارب مجهولة لم تتضح هويتها، الشيء الذي رفع من درجة التأهب للنشطاء من أجل الاستعداد لاعتراض محتمل.

تأكدت كل التحذيرات صباح يوم الإثنين 18 ماي، بعدما اقتربت بارجتان حربيتان صهيونيتان إحداهما «NAHSHON» التي استخدمت في احتجاز النشطاء والناشطات قرب جزر اليونان أواخر أبريل المنصرم. وبدأت قرصنة قوارب الأسطول واحدا بعد الآخر باستخدام زوارق مطاطية سريعة تقودها وحدة «شايتيت 13» التابعة للبحرية الصهيونية، مدعومة بفرقاطة وبارجتين معدتين لاحتجاز النشيطات والنشطاء في عرض البحر.

عرفت قوارب الأسطول تعاملا متفاوت الوحشية كلما تأخرت البحرية الصهيونية في اعتراضها، إذ قام الجنود أحيانا برمي مدنيين عزل بالرصاص المطاطي، قبل أن يعتلوا القوارب ويقوموا بالتهديد بالسلاح، وتعصيب الأعين والتكبيل ثم الاقتياد إلى مراكز التعذيب العائمة.

بعد ذلك تم الزج بالنشطاء و الناشطات مجردين من معظم ثيابهم في مكان مغلق مكون من حاويات شحن مظلمة، تم فتح مدخل جانبي بها، وترك المشاركون دون طعام إلا من خبز حاف، دون فراش ودون ماء للنظافة في ظروف لا إنسانية هدفها تعذيبهم وإهانتهم.

أذاق جنود الاحتلال نشطاء الأسطول صنوف العذاب الجسدي والنفسي في مركز التعذيب العائم:

- حرمان المحتجزين من أبسط مستلزمات النظافة البدنية.
- تكديس المحتجزين في حاويات لشحن البضائع للتمكن من الدفء في برد الليل القارس.
- إطلاق الرصاص المطاطي بشكل عشوائي ومن مسافات قريبة أدت إلى جروح غائرة أحيانا.
- ترهيب المحتجزين بقنابل الصوت وبإطلاق الرصاص على جدار الحاويات.
- التكبيل والإجبار على المكوث في أوضاع مؤلمة لساعات.

وفي يوم 19 ماي، أي يوما واحدا بعد قرصنة الأسطول والاعتداء المسلح عليه واختطاف النشطاء واحتجازهم في بارجات معدّة للتعذيب، وجهت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، رسالتين مفتوحتين:

أولاهما: إلى السيدة كيت فوربيس رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر(ICRC) جنيف – سويسرا، تطلب فيها التحرك العاجل لإنقاذ المغاربة والمغربيات المختطفين/المختطفات المحتجزين المحتجزات لدى الكيان الصهيوني.

ثانيتهما: إلى السيد وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، حيث نبهت إلى؛

- أن أعمال الخطف والقرصنة التي تتم في البحار محرمة في القانون العالمي للبحار،
- أن الاختطاف والاحتجاز عمل معاقب عليه، وهو من الجرائم التي تعتبرها المحكمة الجنائية الدولية من الجرائم ضد الإنسانية، ومن جرائم الحرب التي لا يمكن لمرتكبيها أن يتمتعوا بالإفلات من المساءلة ومن العقاب.
- أن المحتجزين تعرضوا للتعذيب الجسدي والمعنوي، وممورس تجاههم الإكراه والعنف، ولاقوا أساليب من سوء المعاملة القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة، بإشراف مباشر من مجرم الحرب بن غفير وزير أمن الاحتلال الصهيوني، وهي كلها ممارسات يمنعها القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وطالبت السكرتارية الوطنية الوزير بالتحرك العاجل لإنقاذ المغاربة المختطفين/ات والمحتجزين/ت لدى الكيان الصهيوني والذين تُعد حالاتهم من صلاحيات الوزارة التي يشرف عليها والتي وجب عليها أن تهب لإغاثة مواطنيها وإنقاذهم، وبذل كل جهد في سبيل تحريرهم من الاختطاف، خصوصا أنهم تعرضوا لذلك في مناطق حرب. كما طالبته بالتدخل العاجل لدى مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وضمنها مجلس حقوق الإنسان للقيام بكل المساعي الفورية والمستعجلة للكشف عن مصيرهم، وتحريرهم من بين أيادي قوات الاحتلال الاستعمارية المعتدية، حتى يستعيدوا حريتهم ويتوجهوا بحرية لأية وجهة يرغبون في الوصول إليها.

-2 القافلة الإغاثية البرية:

وبالنسبة للقافلة الإغاثية البرية التي نظمتها هيئة الصمود المغاربي، والتي جاءت في سياق التعبئة الشعبية المتواصلة دعما للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في ظل ما يتعرض له من قتل وحصار وتجويع ومعاناة إنسانية غير مسبوقة، فقد عرفت مشاركة واسعة تجاوزت 500 مشارك من مختلف الدول المغاربية، إلى جانب حضور دولي وازن من جنسيات متعددة، وهو ما يعكس بوضوح أن القضية الفلسطينية لم تعد شأنا محليا أو إقليميا فقط، بل قضية إنسانية عالمية حاضرة بقوة في ضمير الشعوب قاطبة .

وقد شكل يوم 10 ماي محطة مفصلية في مسار هذه المبادرة، حيث التقى المشاركون على الأراضي الليبية بعد مسار تضامني عبر عدة بلدان، في مشهد وحدوي يجسد إرادة جماعية حرة في كسر الصمت والتعبير عن رفض استمرار الحصار المفروض على غزة.

القافلة، منذ انطلاقها، التزمت بطابعها الإنساني والسلمي، وضمّت فاعلين/ات مدنيين/ات وحقوقيين/ات وأطباء/ات ومتطوعين/ات، وكانت تحمل رسالة واضحة مفادها أن الشعوب قادرة على التحرك حين تعجز السياسات الرسمية للدول، وأن التضامن ليس شعارا بل فعلا ميدانيا.

غير أن هذه المبادرة اصطدمت بواقع ميداني صعب، حيث تم اعتراض القافلة في المنطقة الشرقية من ليبيا، وتحديدا في محيط منطقة بويرات الحسون، بعدما حضرت قوة أمنية إلى موقع تخييم المشاركين/ات، وطلبت بشكل مفاجئ إنهاء الإقامة في ذاك المخيم والعودة، دون تقديم مبررات مقنعة في البداية.

ورغم حرص المشاركين على الحفاظ على الطابع السلمي والمنظم، ودخولهم في نقاشات هادئة مع الجهات المتواجدة بعين المكان، فقد تم لاحقا منعهم من التوجه نحو بوابة 5+5، بدعوى أن المنطقة تُعد نطاقا عسكريا ونقطة تماس لا يسمح بالتواجد فيها.

وقد تطورت الأوضاع بشكل مقلق، حيث تم فض موقع التخييم بالقوة، وتعرض عدد من المشاركين لاعتداءات لفظية وجسدية، قبل أن يتم اقتيادهم إلى الحافلات تحت التهديد، في مشهد مؤسف لا ينسجم مع القيم التي عبّر عنها الشعب الليبي الشقيق طيلة مسار القافلة، من ترحيب وتضامن واستقبال كريم.

وفي خضم هذه التطورات، تم توقيف عشرة مشاركين أجانب، الذين لا يزالون، إلى حدود هذه اللحظة، رهن الاعتقال، في وضع يثير قلقا بالغا من الناحية الحقوقية والإنسانية، خاصة وأنهم كانوا جزءا من مبادرة مدنية سلمية ذات طابع إنساني خالص.

إن ما جرى لا يمكن فصله عن سياق أوسع من التضييق على المبادرات المدنية المستقلة، ومحاولات الحد من دينامية التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وهو أمر نعتبره مرفوضا، خاصة وأن هذه القافلة لم تكن موجهة ضد أي طرف، ولم تحمل أي طابع تصادمي.

كما أن هذا التحول المفاجئ في طريقة التعامل مع القافلة، بعد أيام من التهدئة والتفاهمات الميدانية، يطرح أكثر من علامة استفهام، خاصة في ظل ما رافقه من ضغوط وتدخلات ذات طابع سياسي ودبلوماسي على المستوى الدولي.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد أن استمرار اعتقال المشاركين الأجانب أمر غير مبرر، ويمس بمبادئ العمل الإنساني، كما ندعو إلى إطلاق سراحهم في أقرب الآجال، وتمكين المبادرات المدنية من أداء أدوارها في إطار احترام القوانين والحقوق الأساسية.

-3 خلاصة

إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، إذ تحيي المشاركين والمشاركات المغاربة في مبادرتي الأسطول والقافلة، والذين أوصلوا الصوت المغربي المتضامن كليا مع الشعب الفلسطيني والرافض للتطبيع مع الكيان المجرم، وتشكر عموم المواطنين الذين تفاعلوا إيجابا مع نداءات التنديد بجرائم الاحتلال الصهيوني بحق النشطاء، ورددوا المطالبة بالحرية للمعتقلين المغاربة في سجون العدو وأعوانه، وترفع القبعة لأحرار العالم الذين خاضوا احتجاجات وإضرابات، وللحكومات التي استدعت سفراءها في الأراضي المحتلة رفضا لهذه الاعتداءات، لتعبر عن امتعاضها الشديد من السلطات المغربية التي لم تقم بشيء يذكر في هذا الاتجاه ولم يصدر عنها حتى الآن أي موقف استنكار أو رفض لما قام به الاحتلال الصهيوني، وفي هذا الصمت رسالة واضحة عن ما ساقنا إليه التطبيع المخزي من تماش مع جرائم الحرب ضد الأبرياء، وتفريط في السيادة وكل قيم العدالة والكرامة والمواطنة لصالح أجندة احتلال ونهب وسيطرة.

كما نؤكد أن ما وقع لن يثني إرادة المشاركين ولا الداعمين، بل سيزيد من منسوب الوعي بأهمية هذا النوع من المبادرات، ويعزز القناعة بأن صوت الشعوب سيظل حاضرا، رغم كل محاولات المنع والتضييق.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الرباط في 2 يونيو 2026

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ الحلقة (29)

الهيئات الشغلية والنقابية الأممية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء 6 الأخير)

الهاشمي كبدة

بانتصار الثورة الروسية، اخترقت الإيديولوجية الثورية الجديدة صفوف الحركة النقابية بجميع أنحاء العالم لتصبح الأيديولوجية المهيمنة بين العمال الثوريين بما فيهم المحسوبين على التيار الأناركي. وفي مسعى إعطاء المد الثوري بعدا أمميا، انخرط هؤلاء العمال في بناء أمميتين عمالية ونقابية جديدتين.

وهكذا اندمج النقابيون الثوريون باختلاف تصوراتهم النقابية في الأممية النقابية الحمراء، وانضمت نقاباتهم إليها، وطلب من الأقلية الثورية منهم الانضمام إلى النقابات الإصلاحية القائمة. غير أن ما صاحب «الثورة المضادة بروسيا» من اختلاف بين التوجه البولشيفي وتيارات ثورية أخرى، وفرض استراتيجية «العضوية المزدوجة» على من أصروا على ضرورة وجود نقابات ثورية مستقلة، جعل بعض من النقابيين لاسيما الأناركيين منهم يعارضون منحى الأممية النقابية الحمراء. وبحلول 1922، وفضلا عن العاملين السالفي الذكر، ومع استمرار البلاشفة في فرض خطهم النقابي داخل الأممية النقابية الحمراء، انسحبت المركزيات النقابية المحسوبة على الحركة النقابية الأناركية من هذه الأممية. وفي دجنبر من العام نفسه، التأم ببرلين منتدبو إحدى عشرة نقابة ثورية أناركية من أوروبا وأمريكا اللاتينية في مؤتمر وأسسوا اممية نقابية تحت اسم «رابطة الشغيلة الدولية»(1).

مزجت الحركة النقابية الأناركية بين الأهداف الأناركية والنقابية، أو التنظيم من خلال النقابات كوسيلة لتحقيق غايات أناركية محددة. وعلى عكس الحركة النقابية بشكل عام، تبنى النقابيون الأناركيون الوحدة عبر النموذج الفيدرالي، وأكدوا على التنظيم الأفقي، والتفويض بدلا من التمثيل، والبنيات الجماهيرية لصنع القرار، وفترة ولاية محدودة لعدد قليل من المسؤولين الضروريين. ورفضوا رفضا قاطعا السياسة البرلمانية والمشاركة في المؤسسات التي ترعاها الدولة، مثل مجالس العمال(2). وكانت أولى بوادر الأفكار النقابية الأناركية سارية في صفوف الحركة العمالية لفصائل الأممية العمالية الأولى التي اعتبرت وحدوية وفيدرالية. وبمرور الوقت، تبلورت أفكار الإدارة الذاتية للعمال والنضال من خلال النقابات في أيديولوجية أكثر تحديدا هي الحركة النقابية الثورية بمفهومها الأناركي، في تناقض مباشر مع الاشتراكية السياسية(3). وإلى حد ما، جاء التصور النقابي الأناركي كرد فعل على دمج الأحزاب الاشتراكية مبكرا والنقابات في دواليب الدولة، وعلى «الانتهازية السياسية» للسياسيين، وعلى الأحزاب اليسارية، وعلى بيروقراطية منظمات العمال.

وفي هذا المنحى خرج المؤتمر التأسيسي للأممية النقابية «رابطة الشغيلة الدولية» بإعلان للمبادئ يدعو إلى الصراع الطبقي، والعمل المباشر، والقضاء على الرأسمالية والدولة، وإلى إقامة مجتمع قائم على الشيوعية التحررية. وتموقف بحزم ضد اختراق الأحزاب السياسية والحركات الطليعية للحركة الاقتصادية العمالية، وأكد على أن الحركة العمالية يجب أن تكون مستقلة عن جميع أشكال النفوذ الرأسمالي والسياسي والحكومي(4). وهذا ما ميز التنظيمات النقابية المنتسبة إلى هذه الأممية عن تلك المتأثرة بالخط البولشيفي. وبشأن قضية التنظيم العمالي، فقد نادى المؤتمر بالتنظيم الحر للمنتجين الأحرار وأرسى جهازا فيدراليا مؤكدا على رفض المركزية والبيروقراطية و»ديكتاتورية البروليتاريا»(5). وبصدد التدبير العمالي، قرر المؤتمر تبني الإدارة الذاتية للعمال حيث دعا إلى تحقيق تحرير العمال من خلال توليهم بأنفسهم عمليتي إدارة الإنتاج والتوزيع(6). وفضلا عن ذلك، تداول المؤتمر في قضايا أخرى كانت تشغل بال منتسبي التيار النقابي الأناركي من قبيل الحرب والعسكرة والخلاف مع الأممية النقابية الحمراء وأوضاع النقابيين غير البلاشفة بروسيا. فقد أدان استغلال الطبقة العاملة في الحرب، وندد بالعسكرة كأداة للعنف الذي تمارسه الدولة في الحرب سواء في الشكل الدفاعي أو الهجومي لهذه الأخيرة(7). واعتبر رابطة الشغيلة الدولية بديلا تحرريا للأممية النقابية الحمراء. وشجب «قمع» حكومة البلاشفة لمنتسبي التيار النقابي الأناركي وباقي التيارات ذات المرجعيات الإيديولوجية المخالفة للبولشيفية(8).

وفي مؤتمرها الثاني المنعقد ببرلين في يناير 1923، دققت رابطة الشغيلة الدولية في قضية العمل المباشر حيث اعتبرته الأداة الأساسية للنضال ضد الرأسمالية والدولة التي تكفل استيلاء الطبقة العاملة النهائي على وسائل الإنتاج(9). كما دعت، في محطتها التنظيمية هذه، إلى إنشاء تنظيمات نقابية مستقلة على ألا تتوقف مهمتها عند النضال من أجل تحسين الظروف المعيشية للجماهير العمالية فقط، بل أن تشكل أيضا نواة لبناء مجتمع جديد(10). وناقشت أيضا، خلال محطتها التنظيمية تلك، قضية المناعة الثورية حيث طرحت التدابير اللازمة لحماية المجتمع الجديد من الثورة المضادة الرأسمالية، مسلطة الضوء على دور العمال المسلحين بهذا الصدد، معتبرة إياهم بديلا للجيش النظامي(11).

وركز المؤتمر الثالث لهذه الرابطة، المنعقد بأمستردام في ماي 1925، في ظل صعود الفاشية وازدياد نفوذ الأممية النقابية الحمراء، على إطلاق عمل مشترك بجميع البلدان لمناهضة التمدد الفاشي، والتواصل مع كل من الهيئات النقابية للبلدان والهيئات الأممية من قبيل الأممية النقابية لأمستردام من أجل تشكيل جبهة موحدة(12). كما توجه بالنقد إلى النقابات الحمراء الروسية، مركز ثقل الأممية النقابية الحمراء، متهما إياها بكونها أدوات «قمع» حكومية، نافيا عنها كنه المنظمات العمالية الحقيقية(13). ومن القضايا الأخرى التي قاربها المؤتمر الهيكلة الداخلية للرابطة، إذ خلص إلى ضرورة جعل هذه الأخيرة فيدرالية دولية تحررية حقيقية، تتيح تبادل المعطيات وتعمل على تجسيد التضامن العملي بين المنظمات النقابية على المستويين الوطني والدولي(14).

ومع صعود الفاشية بأوروبا، واحتكار الأنظمة العسكرية للحكم بأمريكا اللاتينية، انهارت معظم كبريات المركزيات النقابية المنتسبة إلى رابطة الشغيلة الدولية أو أجبرت على العمل في السرية أو تم استئصالها، ومن ثمة تحول عدد كبير من العمال من الأناركية إلى النموذج البولشيفي، وهذا ما انعكس بالتراجع والانحدار على أداء هذه الأممية النقابية. وهكذا انتهت عشرينيات القرن العشرين بموجة قمع دولية ردا على الهبة الثورية. وتميزت ثلاثينيات نفس القرن بتعزيز عام للدول وللمذاهب القائمة على القومية، باعتبارها حلا للأزمة العالمية. وقد أثبت هذا السياق أنه خانق للعديد من التنظيمات النقابية الأناركية، التي وجدت نفسها عالقة بين دول وقوميات تتراوح أيديولوجياتها بين اليمين واليسار.

انطلق مسلسل خنق العمل النقابي الأناركي ببعض دول أوروبا الغربية مبكرا. فقد كان الاتحاد النقابي الإيطالي، فرع رابطة الشغيلة الدولية، أول من سقط، حيث حسمت الفاشية في مصيره في الفترة 1922-1927، ولم يتبق منه سوى نواة سرية وبعض المنفيين بفرنسا. وحظر نظام الجنيرال سالازار بالبرتغال الكونفدرالية العامة للشغل البرتغالية في 1926 مما أجبرها على الانتقال إلى العمل في السرية. أما الاتحاد العمال الأحرار لألمانيا فقد خسر معظم أعضائه بين 1923 و1933. وخلال أوائل الثلاثينيات، كان أغلب من تبقى منهم عاطلين عن العمل. وباستيلاء هتلر على السلطة، تعرض مناضلو هذا الاتحاد لاعتقالات ومحاكمات جماعية، ولم ينج الكثير منهم من معسكرات الإبادة، مما أرغمه على العمل السري، وتنظيم شبكة للهجرة واستيراد الدعاية عبر هولندا التي لجأ إليها ما تبقى من نشطائه. وظلت الكونفدرالية العامة للشغل -النقابيون الثوريون صغيرة نسبيا رغم ازدياد عدد أعضائها بعد إضرابات عام 1936 بفرنسا، غير أن فروعها المتواضعة ببلجيكا وبلغاريا وبولندا دمرت بفعل القمع(15). وهكذا، لم تحظ بالوضعية التنظيمية القانونية، بأوروبا، سوى الفروع الإسبانية والفرنسية والإسكندنافية والهولندية للرابطة. لكن باستثناء الكونفدرالية الوطنية للشغل الإسبانية، فقد شكلت هذه الفروع أقلية ضئيلة داخل حركاتها العمالية. أما بجميع الدول الأوروبية الأخرى، فقد استمر نشاط التنظيمات النقابية الأناركية في السرية أو في المنفى، معزولة عن أماكن الشغل، وغير قادرة على استقطاب جيل جديد من المناضلين، وغالبا ما اقتصر دورها على الدعاية وجمع التبرعات. وكثيرا ما طرد المناضلون الأناركيون اللاجئون من بلد إلى آخر، واستقر العديد منهم بإسبانيا بدءًا من عام 1936(16).

وبأمريكا اللاتينية، ساد وضع مماثل. فبالأرجنتين، وبعد انشقاق المركزية النقابية «القوات العمالية الجهوية للأرجنتين»، العضو بالرابطة، إلى فصائل مؤيدة وأخرى معارضة للبولشيفية، عاشت هذه المركزية على إيقاع نكوص، لتفقد الحركة النقابية الأناركية هناك معظم أعضائها، ويتفاقم الوضع بسبب انقسامات أخرى، وليأتي انقلاب عسكري فيسحق تلك المركزية خلال الفترة 1922-1931(17). وألحق قيام الأنظمة الديكتاتورية ضررا بالغا بجميع تنظيمات الحركة النقابية الأناركية الأخرى بأمريكا اللاتينية حيث انتهك حق هيئات هذه الحركة في التنظيم، بكوبا في الفترة 1925-1927، وبيرو والبرازيل بعد 1930. أما ببوليفيا وباراغواي، فقد اختفت هذه الهيئات في الفترة 1932-1935. وتحولت الكونفدرالية الوطنية للشغل المكسيكية تدريجيا إلى الإصلاحية بدءاً من 1928(18). لذا، في 1936، لم يتبق من فروع رابطة الشغيلة الدولية سوى فروع الشيلي وبوليفيا والأوروغواي والأرجنتين، لكنها كانت ضعيفة ومعزولة وعاجزة.

احتلت إسبانيا مكانة خاصة في تاريخ الحركة النقابية الأناركية. فقد كانت الكونفدرالية الوطنية للشغل أكبر فروع رابطة الشغيلة الدولية على مستوى العالم، وأكبر نقابة عمالية بعدة مناطق بإسبانيا. ولم تكن هذه المركزية النقابية مجرد بنية نقابية كفاحية، بل كانت نواة بنية تحررية تعنى بتنظيم التعليم والترفيه، وجزء كبير من التنشئة الاجتماعية والحياة الثقافية لأعضائها والمتعاطفين معها، ما ساهم في استقطاب العمال والفلاحين إلى المثل الشيوعية التحررية(19). وفي 1931، أعطى سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري زخما للنضالات الاجتماعية، حيث، رغم القمع الشديد، تزايدت الاحتجاجات والإضرابات بجميع أنحاء البلاد. ورأى أعضاء رابطة الشغيلة الدولية، التي عقدت مؤتمرها الرابع بمدريد في 1931، أن إسبانيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع الثورة فيها التصدي للفاشية والرجعية(20). ومع تبني تلك المركزية لتصور رابطة الشغيلة الدولية للشيوعية التحررية كإحدى خلاصات مؤتمرها الذي انعقد بسرقسطة في 1936، تملكت خطة عمل ثورية عملية قابلة للتطبيق على المدى القصير. إلا أنها لم تحضر للأحداث اللاحقة المتمثلة في الانقلاب الذي قاده الفاشي الجنيرال فرانكو واندلاع الحرب الأهلية، إذ زج بالآلاف من مناضليها في المعتقلات، وأضطر باقي نشطائها إلى المنفى القسري، وأجبرت على اللجوء إلى العمل في السرية، ومن ثمة فقدت قدرتها التنظيمية وتشرذمت، ولم يعد لها تأثير وازن في القطاع الإنتاجي أو نفوذ شامل على كامل الأراضي الإسبانية.

إن رابطة الشغيلة الدولية، بالرغم من انعقاد مؤتمرها السادس في 1936 بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة الإسبانية التي ساهمت فيها الكونفدرالية الوطنية للشغالين الإسبانية بوزن راجح، لم تتمكن، بسبب الضعف الذي كان يعتريها، من تقديم دعم مادي جاد لهذه الكونفدرالية المنتسبة إليها عضويا. وإن انتكاسة هذه الثورة المنتهية بسقوط الجمهورية الإسبانية، شكلت، فضلا عن التشرذم أو الخفوت، الضربة الأقوى لهذه الأممية النقابية. وهكذا واصلت مسلسل التعثرات، إذ بالرغم من عقد مؤتمرها الأخير قبل الحرب بباريس في 1938، تخلفت مرة أخرى عن تلبية طلب إغاثة تلقته من المركزية النقابية البولندية «اتحاد نقابات العمال»، أشهرا قبل الغزو النازي لبولندا. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، طفت إلى الوجود استحالة التنظيم النقابي الأناركي العلني الفعلي بالأراضي المحتلة. وخلال هذا النزاع المسلح، تعرضت رابطة الشغيلة الدولية لهزيمة ساحقة وكادت أن تنهار مما أرغمها على نقل أمانتها العامة إلى السويد تفاديا لاعتقال أعضاء هذه الأمانة. ومن ثمة دخلت في فترة جمود. وكان فرعها الوحيد، الذي حافظ على وظائفه النقابية، هي المنظمة المركزية للشغالين السويديين. وبحلول نهاية هذه الحرب في ماي 1945، توقفت جميع فروعها تقريبا عن العمل كنقابات عمالية نشطة، واخترلت الرابطة في جماعات صغيرة من المنفيين ومجموعات العمل المهمشة، ولم تستأنف نشاطها إلا بعد انتهاء الصراع المسلح بست سنوات.

(1) Paul Arthur MUULLER-LEHNING, The birth of The International Workers Association, Madrid, Spanish Confederacion Nacional del Trabajo/ International Workers Association Publisher, 2022

(2) Rudolph ROCKER, Anarcho-Syndicalism: Theory and Practice, London, Secker & Warburg, 1938,

(3) Idem.

(4) L'Association Internationale des Travailleurs, Actes du congrès constitutif de l'Association Internationale des Travailleurs (Berlin, décembre 1922), Berlin, Secrétariat de l'Association Internationale des Travailleurs, Bulletin d'information, n°1, 1923.

(5) Idem.

(6) idem.

(7) Idem.

(8) Idem.

(9) L'Association Internationale des Travailleurs, Actes du lle congrès de l'Association Internationale des Travailleurs (Berlin, janvier 1923), Berlin, Secrétariat de l'Association Internationale des Travailleurs, Bulletin d'information, n°2, 1923.

(10) Idem.

(11) Idem.

(12) Vadim Damier, Anarcho-syndialism in the 20th Century, California, Chico, AK Press, 2009.

(13) Idem.

(14) Idem.

(15) Rob RAY, Overview : The International Workers Association, https://libcom.org, May 24, 2026.

(16) Idem.

(17) Idem.

(18) Idem.

(19) Erik Argüello MOTHELET, Théorie et pratique du mouvement anarchiste dans la révolution espagnole de 1931-1939, une évaluation critique, Mémoire de maitrise en science politique, l'Université du Québec à Montréal, Novembre 2015.

(20) Idem.

الحمية السياسية للأحزاب بوصفات مخزنية

كريم لحسن

بدأ المسار الانتخابي بالمغرب معطوبا وتوالت الأعطاب تلاحقه إلى حدود الوقت الراهن، وهو ما يعكس الوضع السياسي والديمقراطي للمغرب الذي مر بكثير من «الإصلاحات» الدستورية والإدارية للدولة، ومرت عبرها أزمات سياسية كبرى كانت كلفتها الاقتصادية والسياسية كبيرة جدا.

فمنذ الاستقلال الشكلي، استمر الحكم والسلطة بيد القصر، تتخلله فترات قليلة كانت تتم فيها توافقات بين القوى السياسية المتمثلة في أحزاب الحركة الوطنية والقوة الحاكمة (طبقة المخزن)، لأن الشروط السياسية التي كانت تعيشها الدولة المخزنية هي التي تملي على القصر تقديم بعض التنازلات، حيث تمت صياغة هذه القوانين بشكل ظهائر تنظم الحياة السياسية والاجتماعية وأجلت مسألة صياغة الدستور إلى وقت لاحق. مما يبين طبيعة نظام الحكم وطبيعة الاستقلال (كاستقلال شكلي).

وخلال هذه الفترة تعاقبت حكومات مختلفة يعينها القصر بوزرائها في إطار هذه التوافقات التي كانت تهدف إلى ربح الوقت لتكريس سياسة المخزن وتوسيع قاعدة صلبة ملتفة حوله بهدف تحجيم الحركة الوطنية وعزلها عن قاعدتها الاجتماعية.

انتهى هذا التوافق بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم كأول حكومة وطنية وإجهاض المشروع الوطني المتوافق عليه، وتنصيب حكومة يديرها بشكل مباشر القصر آنذاك.

خلال هذه الفترة، عمل النظام المخزني على تهميش واضعاف المعارضة، حيث استطاع جر حزب الاستقلال إلى التكتل الطبقي وأعاد تشكيل المشهد السياسي بالحد من قوة المعارضة بقمع رموزها والعمل على عزلها عن عمقها الجماهيري: الطبقة العاملة والفلاحين والكادحين. تلاها بعد ذلك صياغة أول دستور للبلاد سنة (1962) عن طريق لجنة مشكلة من طرف الملك وتم اعتماده رسميا بعد تنظيم استفتاء حوله قاطعته المعارضة وكتلة عريضة من الشعب لكونه دستورا ممنوحا لم ينبع عن مجلس تأسيسي، كما كانت تطالب به المعارضة، حيث أعدت له السلطة كل سبل المرور من دعاية إعلامية وتزوير. أعقبته أول انتخابات برلمانية بعد انتهاء القصر من خلق كتلته السياسية والتي سميت بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (الفديك)، بهدف خلق نوع من التوازن السياسي مع المعارضة لأنه كان يدرك قوة وحجم المعارضة الجماهيرية لسياساته.

عرفت هذه الانتخابات خروقات وتزويرا فاضحا من طرف الدولة وآلياتها الإدارية والسلطوية، إلا أن الدولة المخزنية لم تكن على قناعة تامة بطبيعة الوضع السياسي وبهذه العملية «الديمقراطية» الأولى المزيفة. والتي اعقبها حملة من الملاحقات وقمع المعارضة السياسية وابرز رموزها. حيث تم إقفال المشهد السياسي وإعلان حالة الطوارئ، تعطل بموجبها البرلمان والدستور...، لأن طبيعة هذا الدستور وضع جميع السلط بيد الملك وترك للأحزاب «تنظيم المواطنين وتمثيلهم» فقط، وبالتالي اعتبر وجودها كغيابه. واستمر التوتر السياسي والصراع طيلة مرحلة تاريخية بكاملها باستثناء بعض الانفراجات التي كانت تمليها الضرورة على النظام المخزني.

هكذا انشغل النظام بعملية إرساء ركائزه بشكل مستمر بلجوئه «لإصلاحات سياسية» متكررة وتعاقب دساتير «معدلة»...، إلا أن جوهر إرساء النظام كان هو المهيمن على هذه الإصلاحات. وبموازاة مع ما سمي بإصلاحات، كانت تجري انتخابات سياسية تخضع لقاعدة تمركز السلطة بيد النظام، مما يفقدها قوتها وقيمتها ويجعلها انتخابات شكلية، وتصبح العملية الديمقراطية مفرغة من المحتوى ينبثق عنها ببرلمان محدود الصلاحيات والاختصاصات ويفتقد لسلطة المؤسسة التشريعية الفعلية، تنتج عنه حكومات مهمتها تنظيم وتنسيق عمل وزارات تنفذ التعليمات والتوجهات...، لتبقى الأحزاب منزوعة القوة والاقتراح وحتى دورها كوسيط ليبقى دورها في البرلمان، هو المصادقة على قرارات وقوانين تكرس الواقع وتخضع للإملاءات.

هكذا تتحول العملية الديمقراطية إلى حلقة مفرغة (برلمان محدود الصلاحيات وحكومة ضعيفة) ينتهي بإضعاف الأحزاب وتهميشها، وبهذا تصبح معزولة عن الجماهير.

هذا التوصيف لشكل الدولة يطابق محتواها أي إنتاج ديمقراطية على المقاس، ديمقراطية البرجوازية الأوليغارشية التي تسعى إلى حشر العمل السياسي داخل المؤسسات التي شيدتها وطورتها خدمة لمصالحها ومصالح الرأسمال المعولم.ولأ

على امتداد إحدى عشر عملية انتخابية وست عمليات تعديلية من الدساتير، اكتملت الدورة الديمقراطية المزعومة والدورة السياسية التي بدأت ب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»، إلى الدعوة إلى الامتثال والإيمان بهذه المؤسسات التي طورها النظام المخزني وأرسى دعائمها على مدى أكثر من ستين سنة للتغطية عن فشل اختياراته الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، لأن الوضع الراهن وعلى جميع الأصعدة انتهى إلى ما هو عليه الآن: لا ديمقراطية تجسدت ولا تنمية أنجزت ولا سيادة واستقلالية قرار تحققت.

وبتحديد سمات الوضع الراهن، يربط النظام المخزني مسؤولية وفشل كل التجارب السابقة بالأحزاب السياسية يمينها ويسارها وليس للمؤسسات التي انشأها، في محاولة لاعطاء مصداقية مفتقدة لهذه المؤسسات في الوقت الذي أصبح المشهد السياسي معزولا تماما عن الجماهير التي ترفض تزكية العملية الانتخابية.

بالمقابل يسعى النظام المخزني إلى إثبات قوته بجر الأحزاب إلى الدخول إلى اللعبة من جديد، ولكن ضمن الشروط التي تفرضها الدولة وتكتلها الطبقي كحمية سياسية بوصفات مخزنية، مما يوحي بوضع اشتراطات لهذه الغاية على قاعدة جديدة للعمل تحت سقف الدولة التي بنت مشروعها وسلطتها وتعتبر زمن الأسئلة حولها قد انتهى وأصبح كل ما يرتبط بالفشل من الماضي وعلى الأحزاب أن تجدد نفسها وتجدد خطابها لمسايرة التحولات والتطورات التي طالت بنيات الدولة الاوليغارشية النيوليبيرالية. ويمكن تحديد بعض هذه السمات التي تتصف بها الدولة المخزنية حاليا:

نهاية المجتمع المدني الذي يعني وضع حد لكل مراقبة شعبية للدولة والتقليص من صلاحياته تجاه ما كان يبديه من رأي وانتقاد وفضح لسياسة الدولة باعتباره سلطة تتشكل داخل جبهة المجتمع واعتماد شعار (لا ديمقراطية إلا ديمقراطية المؤسسات)؛

العمل على حصار المعارضة الفعلية وفي قلبها اليسار الجذري والتضييق عليها، لأن طبيعة الدولة النيوليبيرالية تعتبر المعارضة اليسارية من أشد أعدائها؛

العمل على خنق الإعلام المستقل الجاد والفاعل الذي ينتقد ويفضح سياستها وذلك بمتابعة الإعلاميين وملاحقتهم وتوظيف إعلام مدعوم لتشويههم وللتضليل والتعتيم؛

ملاحقة المناضلين المستقلين والداعمين للمعارك الجماهيرية والعمالية؛

محاصرة العمل النقابي او محاولة تدجينه بإجراءات قانونية وزجرية كمحاولة تجريم سلاح الإضراب والتظاهر...؛

محاصرة العمل الحقوقي الذي يرافع ويدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويفضح ممارسات الاستبداد؛

طبيعة أي حكومة كيفما كان لونها شكلية وضعيفة لأن صلاحياتها محدودة وتنحصر فيما هو محلي؛

برلمان منزوع الصلاحيات والاختصاصات بمثابة غرفة للتسجيل فقط؛

محاولة تجريد الأحزاب حتى المنخرطة في «اللعبة»، من البرامج المستقلة والتوجهات السياسية والأيديولوجية لجعلها تتبنى برامج النيوليبرلية المفروضة والتي تشكل الخط السياسي العام للدولة؛

طبيعة الدولة النيوليبرالية تبعية ولا تمتلك القرار السياسي والاقتصادي المستقل فهي دولة مندمجة في البنية الإمبريالية التبعية.

إن منح القوة والمصداقية للمؤسسات لن يتم بتنشيطها من خلال عمليات انتخابية شكلية تنتج استبدادا انتخابيا في علاقته بما يجري داخل المجتمع، ما دامت الدولة المخزنية التبعية تعتبر أن المهام والقضايا الكبرى قد أنجزت ببناء صرح «الدولة الاجتماعية» ومحددة دستوريا وليست من صلاحيات المؤسسات المنتخبة، ومادام أن الأحزاب حدد مسارها وبرنامجها سلفا بموجب شروط اللعبة الانتخابية حيث تتحول الكتلة المنتخبة للحزب السياسي إلى مجرد موظفين للدولة داخل المؤسسة لا ينتقدون وليس بمستطاعهم إحداث تغيير ولو طفيف على الخط العام لسياسة الدولة، ولا يسمح لها بالحركة خارج المؤسسات (النضال الجماهيري)، مما يعمق أزمتها وعزلها عن القوة الجماهيرية ليبقى التكتل الطبقي السائد هو المهيمن على المجتمع وهو من يفرض الخط الاقتصادي والسياسي.

بهذه المحددات تتحول المعرضة البرلمانية إلى قوة تابعة بدورها للدولة التبعية في خدمة الأوليغارشيا بعدما تمكنت بتوظيف الدولة لتنفيذ عملية «التحرير»/الاندماج الاقتصادي الشامل حيث تخلت الدولة عن وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكرست وظائفها لدعم الأوليغارشيا والرأسمال وفق أهداف النيوليبيرالية التي تعمل على تحميل اعباء أزماتها للشعوب ومقدراتها.

هذه هي إذن الديمقراطية التي يروج لها، ديمقراطية المؤسسات كما تروج لها السردية المخزنية وابواقها من «محللين» و«خبراء» سياسيين و«استراتيجيين»... للتعتيم على الأزمة التي يعيشها الشعب من جهة ومن جهة أخرى للتعتيم عن الازمة المستفحلة وعلى التحولات التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي وتبرير اختيارات الدولة التبعية والتطبيعية الفاشلة لإظهارها على أنها تقف على قاعدة صلبة مزعومة.

عرفت هذه الانتخابات خروقات وتزويرا فاضحا من طرف الدولة وآلياتها الإدارية والسلطوية، إلا أن الدولة المخزنية لم تكن على قناعة تامة بطبيعة الوضع السياسي وبهذه العملية «الديمقراطية» الأولى المزيفة. والتي اعقبها حملة من الملاحقات وقمع المعارضة السياسية وابرز رموزها. حيث تم إقفال المشهد السياسي وإعلان حالة الطوارئ، تعطل بموجبها البرلمان والدستور...

التشكيلة الاجتماعية وواقع الصراع الطبقي بالمغرب

يتناول ملف هذا العدد موضوع التشكيلة الاجتماعية وذلك نظرا لما لهذا المفهوم من اثر في فهم الواقع الملموس للمجتمع ابتغاء لتفكيك بنيته و تحليل ملموس له يخلص إلى استنتاجات تفيد المناضلين والمناضلات وكل التواقين إلى التغيير الديمقراطي ذي الافق الاشتراكي، من أجل المساهمة الفكرية والسياسية والميدانية في هذا التغيير. إن فهم مكونات التشكيلة الاجتماعية وموقع كل منها في علاقات الانتاج ومستويات التناقضات التي تخترقها، مسألة مركزية في تحديد التكتيكات النضالية سواء على مستوى المواقف أو اشكال النضالات، وبناء التحالفات تبعا للموقع من قوة الانتاج وعلاقاتها، وذلك في أفق تحقيق الهدف الاستراتيجي.

وتبعا لذلك يتضمن العدد قراءة في مفهوم التشكيلة الاجتماعية في اصول ظهوره كمفهوم مركزي في تحليل الواقع المجتمعي ، ثم محاولة لفهم بنية العدو الطبقي للعمال والكادحين بالمغرب، والمتمثل في الكتلة الطبقية السائدة، كما يتضمن الملف محاولة في دراسة مفهوم الطبقة الوسطى والاشكالات المرتبطة بالتحديد الدقيق و المعايير الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في هذا التحديد، وفي المحور الأخير كان لابد من التطرق إلى الطبقة العاملة المغربية لرصد اهم التطورات التي عرفتها هذه الطبقة منذ بروزها كطبقة اجتماعية لها المصلحة الاولى في التغيير ذي الافق الاشتراكي.

لعلنا في هذا الملف المهم نفتح آفاق لنقاش موسع حول التشكيلة الاجتماعية بالمغرب، من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب التي تتطلبها دراسة هذا الموضوع واعتماد منهجية علمية موضوعية في هذه الدراسة.

الطبقة المتوسطة التباس المفهوم والتموقعات

محمد شويا

1 - في المفهوم بين الليبراليين والماركسيين:

يختلف مفهوم الطبقة المتوسطة بين النظرية البورجوازية أي الليبرالية والنظرية الماركسية من حيث المنشأ وأسس التشكل التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي في دول المركز الرأسمالي، ثم أنظمة الرأسمال التبعي في دول المحيط أيضا في موقع هذه الطبقة من الإنتاج ووسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج القائمة..

أ- مفهوم الطبقة المتوسطة في المنظور الليبرالي:

في النظرية الليبرالية الطبقة المتوسطة هي ديناميو النمو وضامنة للديمقراطية ... هي ليست طبقة جامدة بل نشيطة في الحركية المجتمعية من خلال قدرتها على الادخار والمجهود والعمل والتطلع إلى الارتقاء الاجتماعي والسعي إلى الملكية الخاصة.

بالنسبة لليبراليين الطبقة المتوسطة هي نتيجة للحرية الاقتصادية والاستحقاق الفردي، فهي تمثل الذين يعملون ويتمتعون بقدرات وكفاءات تجعلهم يرتقون في السلم الاجتماعي فوق الطبقات الشعبية وينشدون المجتمع الاستهلاكي..

الليبراليون يعتبرون الطبقة المتوسطة هي محرك ومحفز اقتصاد السوق، فهي تتمتع بارتفاع قدرتها الشرائية ومستوى استهلاكها وطاقتها في الادخار والاستثمار خصوصا في العقار، هذه الميزات تجعلها قادرة على تحريك الاستثمار وديناميو الرأسمال وإنتاج الثروات..

وعلى المستوى السياسي هي سد منيع أمام التطرف، فوجود طبقة متوسطة قوية وواسعة يؤدي إلى استقرار المجتمع بوجود مجموعة قوية معتدلة تمنع الاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء لصالح دولة الحق والقانون والتعددية والديمقراطية...

ويحذر النيو ليبراليون من خطورة تفقير الطبقة المتوسطة، ويدعون إلى تجنب الأعباء المالية والإنفاق العمومي المفرط الذي يعاقب هذه الطبقة ويعمق المبادرة الفردية، لذلك يجب تخفيف الأعباء والضرائب لتقوية القدرة الشرائية وحفز المبادرة الفردية.

ويكاد يجمع رواد السوسيولوجيا الليبرالية على أهمية ودور الطبقة المتوسطة في المجتمع الرأسمالي في نقطتين: الأولى دورها في الدينامية الاقتصادية الرأسمالية خصوصا الملكية والتراكم والسوق، ثم الثانية أهميتها في الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوسيع الديمقراطية التمويلية البورجوازية. ومن أهم منظري السوسيولوجيا الليبرالية حول الطبقة المتوسطة نجد ماكس فيبر Max Weber الذي وضع قواعد تحليل الطبقة المتوسطة كشريحة اجتماعية ترتكز على السوق، التعليم، والمهارات المهنية. أيضا نجد تلكوت بارسنز T. Parsons الذي يرى أن هذه الطبقة هي أساس السلم الأهلي والحفاظ على القيم بفضل مستواها التعليمي..

نجد أيضا السوسيولوجي الفرنسي الكسيس دو توكفيل Alexis De Tocqueville وهو رائد السوسيولوجيا الليبرالية والذي يرى أن توسع الطبقة الوسطى في المجتمع الرأسمالي هو صمام السلم الاجتماعي والتخفيف من حدة الصراع الطبقي..

ب- الطبقة المتوسطة في المنظور الماركسي:

في النظرية الماركسية ليست هناك طبقة متوسطة مستقلة بذاتها.. بل المجتمع الرأسمالي مبني أساسا على استقطاب حاد بين طبقتين متناحرتين هما الطبقة العاملة (البروليتاريا) والطبقة البورجوازية.. ويصنف الماركسيون الطبقة الوسطى ضمن الطبقة البورجوازية يسمونها البورجوازية الصغرى la petite bourgeoisie وتتكون من الشغالين لحسابهم الخاص كالحرفيين والتجار الصغار والفلاحون والموظفون والتقنيون وهم يملكون مهارات ومعارف ووسائل إنتاج خاصة ويستغلون قوة عملهم الخاصة..

ماهي خصائص البورجوازية الصغرى من المنظور الماركسي؟

+ طبيعة الطبقة المتوسطة :

بالنسبة لكارل ماركس هي ذات طبيعة متذبذبة غير مستقرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا باعتبارها طبقة وسيطة بين قطبين طبقيين كبيرين هما البورجوازية الكبرى والبروليتاريا، وهذا واقع بنيوي لهذه الطبقة في المجتمع الرأسمالي الحديث.. وترجع هذه الطبيعة المتذبذبة والانقسامية إلى سببين هما: من جهة وقوع هذه الطبقة تحت الضغوط الاقتصادية للرأسمال الكبير، لذلك تتمادى مع البروليتاريا في مراحل المد العمالي.. ومن جهة أخرى، تستبطن المثال البورجوازي، فهي تقتسم مع البورجوازية الكبرى سعة وراحة الملكية الخاصة وفي نفس الوقت تتطلع للتسلق الاجتماعي أو الطبقي لتصبح بورجوازية كبرى ...

+ المصير التاريخي للطبقة الوسطى :

يرى كارل ماركس أن هذه الطبقة لا أفق لها للاستمرار، فهي تنتهي إلى الذوبان والانقراض. ففي ظل النظام الرأسمالي قانون المنافسة المتوحش هو لصالح الشركات والاحتكارات الكبرى، فصغار التجار والحرفيين والفلاحين الصغار لا يستطيعون مجاراة القوة الاقتصادية والمالية للرأسمال الكبير وينتهون إلى فقدان وسائل إنتاجهم ثم يتبلترون prolétariser..

+الضعف السياسي للطبقة المتوسطة :

عكس الطبقة العاملة التي تكتسب الوعي الطبقي من خلال الصراع الطبقي لتغيير علاقات الإنتاج، فإن البورجوازية الصغرى منقسمة بسبب المصالح الأنانية والفردية.. لذلك رأى كارل ماركس أن هذه الطبقة لا تملك مشروعا مجتمعيا بديلا عن الاستغلال الرأسمالي وتنتهي في مراحل اشتداد أزمات الرأسمالية بالانصياع للرأسمال الكبير المهيمن أو تسقط سياسيا في المحافظة والشعبوية..

2 - الطبقة الوسطى المغربية : تموقعاتها وولاءاتها وارتباطاتها في ظل النظام التبعي :

أ-الطبقة الوسطى المغربية على سبيل المقارنة:

تختلف طبيعة الطبقات الوسطى في مجتمعات دول المركز الرأسمالي عن مثيلاتها في أطراف الرأسمالية تحت سلطة الأنظمة التبعية في أمريكا الجنوبية وافريقيا والعالم العربي والمغاربي، ويظهر هذا الاختلاف على مستوى النشأة والأدوار والتموقعات والولاءات والارتباطات..

ففي دول المركز الرأسمالي توسعت الطبقات الوسطى خلال القرن الماضي بتوسع طبقة المأجورين تحت دولة الرعاية خصوصا وهي تضم في تشكيلتها أصحاب المهن الوسيطة من تقنيين وأطر متوسطة وعليا وفئات الحرفيين والتجار الصغار والفلاحين الصغار والمعلمين والمثقفين وأطر الإدارة والمهن الحرة .. وتلعب الطبقة الوسطى دورا حيويا في الاقتصاد، حيث تلعب دور الوسيط في نقل المعرفة والمهارات ولعب دور العلاقات الوسطى في الحياة الاجتماعية وتشكل السوق الاستهلاكية الواسعة والضرورية لتصريف الإنتاج الرأسمالي.. كما تلعب دورا أيديولوجيا مهما منذ تاريخ طويل، فهي المحرك الأيديولوجي للاستحقاق من إضفاء الشرعية ومعايرة القيم وتطبيع السلم الاجتماعي خصوصا طبقة المثقفين والفنانين ورجال الدين...

أما في الأنظمة التبعية الطرفية، فواقع الطبقات الوسطى مختلف بشكل كبير بالنظر لعلاقات التبعية للرأسمال العالمي.. الطبقات الوسطى تحت التبعية في حجمها جد مقلصة من جهة، وشديدة التنوع من جهة أخرى وهي تجمع النخب الحضرية والمثقفة وأصحاب المهن الحرة والحرفيين والتجار الصغار ومستخدمي القطاع الثالث والقطاع غير المهيكل وتبقى مداخيلهم غير قارة..

تعاني الطبقات الوسطى في دول المحيط من التبعية البنيوية بحيث تخضع اقتصاديات الدول للشركات العالمية المتعددة الجنسيات، ولكي يعيش المتوسطون يبقون مرتبطين بشكل محدود بالريع الوطني وبمدى قوة وأهمية بيروقراطية الدولة، فالدولة هي المشغل الأول والحامي الأول أيضا مما يجعلها تحت رحمة الأزمات السياسية والمالية للدولة..

بالنسبة للدور السياسي للطبقة الوسطى في النظام التبعي فحسب نيكولاس بولانتزاس Nicolas Poulantzas هذه الطبقات تتمثل وتتبنى غالبا القيم الرأسمالية الغربية ونموذجها الاستهلاكي منتهية الاستغلال المكثف للطبقات العمالية المحلية.. الطبقات الوسطى هنا أيضا تتقلب سياسيا بين التطلعات التقدمية والنزعات المحافظة بهدف حماية امتيازاتها الهشة السياسية والمادية من استبداد الأنظمة التبعية وأزمات الرأسمال العالمي والتبعي على السواء ... فالطبقة الوسطى في دول المركز الرأسمالي إلى حد ما تشكل عاملا للسلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي، بينما في الأنظمة التبعية فإنها تعكس التفاوتات الاجتماعية والقهر السياسي والطبقي والعمالة للغرب والأنظمة الديكتاتورية واخترقتها النزاعات اليمينية والتوجهات الفاشية والشعبوية الشعار المخزني الدولة الاجتماعية والإسلام السياسي حال المغرب .

التتمة في ص 8

ب- الطبقة الوسطى المغربية تموقعاتها وتوجهاتها السياسية والأيدلوجية والثقافية:

إلى حدود بدايات ثمانينات القرن الماضي ظلت الطبقة المتوسطة المغربية خزان النخب السياسية والثقافية، وكانت تتميز بالتركيب والتنوع والاستقطاب الشديد بين نخبة مخزنية هجينة مندمجة بالنظام المخزني والتبعي ونخبة براغماتية وفية سياسيا وفكريا وأيدلوجيا للإصلاحية المغربية ممثلة بالأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية راهنت على إصلاح المخزن وإن أصبح نظاما تبعيا ووظيفيا وبناء استقلال شكلي رهن البلد للمصالح الرأسمالية العالمية.. وإلى جانب النخب المخزنية الهجينة والتيار الإصلاحوي الوطني في الطبقة المتوسطة هناك نخب عموما ذات توجهات سياسية ديمقراطية وتقدمية ممثلة باليسار السبعيني، أي الحركة الماركسية اللينينية المغربية ومنها منظمة إلى الأمام التي انطلقت من نقد ومواجهة النظام التبعي والإصلاحوية المغربية، وارتبطت بهذا القدر أو ذاك باليسار العالمي وحركات التحرر العالمي من أجل فك الارتباط واستكمال التحرر الوطني و البناء الاشتراكي واجهها المخزن سياسيا بما سماه الإجماع الوطني والقمع بقوة الحديد والنار (سنوات الرصاص) ..

إلا أن نهج المخزن وبراغماتية الإصلاحوية المغربية والنزوع نحو تبني سياسة التقويم الهيكلي المملاة من المراكز المالية العالمية، ثم الاندماج في العولمة والنظام العالمي من موقع الضعف وانعكاسات السياسات النيو ليبرالية المتوحشة أدى إلى تفكك وبلترة شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة، بل اندحارها خلال تسعينات القرن الماضي والربع الأول من القرن 21 ... هذا باعتراف تقارير المؤسسات الرسمية للدولة :المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط، بل أن الدولة وفي خطاب رسمي دعت إلى خلق طبقة متوسطة بالعالم القروي عبر تفكيك الأراضي الجماعية وتفويت الأراضي المسترجعة وكان التشكيلات الاجتماعية تنشأ بقرارات إمبراطورية ...

سياسيا أعلنت الطبقة المتوسطة اتجاه الإصلاحوية إفلاسها السياسي والأخلاقي مع حكومة التناوب المخزني واستحالة الاتحاد الاشتراكي إلى فصيل انتهازي فاسد داخل الحزب المخزني الكبير بعد تقويض الحركة الاتحادية التقدمية وإنهاكها بالقمع الفظ والناعم.. كما تم ترويض جزء من اليسار السبعيني منذ ثمانينات القرن 20 وهو الآن يعيد إنتاج أخلاق الحركة الوطنية.. ولازال جزء من الحركة الماركسية اللينينية المغرب المنظم: النهج الديمقراطي العمالي كشكل من استمرار الحركة، والماركسيين غير المنظمين صامدا ويعيد بناء نفسه وفي نفس الوقت يقود حركة جماهيرية واسعة نقابية وحقوقية وشعبية وشبيبية ونسائية طيلة تسعينيات القرن الماضي وإلى اليوم: انتفاضات الخميسات وافني وصفرو والريف وجرادة وخصوصا حركة 20 فبراير ...

وثقافيا بعد أن سيطر الوزير البائد وزير الداخلية والإعلام الجلاد إدريس البصري على الإعلام والتعليم والثقافة خلال الثمانينيات، منع الحركة الثقافية التقدمية بمصادرة ومنع مجموعة من المجلات والجرائد: الثقافة الجديدة والجسور والزمن المغربي والبديل ثم المجلات بالفرنسية: الأساس ولاماليف «لا» وكلمة، ومنعت كتب وإبداعات: منع الخبز الحافي للراحل محمد شكري، وموسم الهجرة إلى الشمال للطيب صالح، ومنع الحريم السياسي بالفرنسية للراحلة فاطمة المرنيسي، ومنع جريدة المواطن واليسار الديمقراطي، وسيطرة الاصلاحيين على اتحاد كتاب المغرب، ومنع المسرح الهاوي والأندية السينمائية وقهر المثقفين والكتاب الديمقراطيين والتضييق عليهم، وسجن الصحافيين.. وقد استطاعت الأصولية والإسلام السياسي والظلامية التعشيش في الطبقة المتوسطة والمدرسة والجامعة والإعلام، مما أدى إلى نكوص المجتمع نحو الماضي وامتدت نزعة التقليد والمحافظة والتفاهة لتشكل شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة من مظاهرها المسيرة ضد الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية سنة 2000 ثم قانون الأسرة المتخلف الذي هللت له الحركة النسائية المخزنية والإصلاحوية على السواء 2004 إضافة إلى قوانين تراجعية أخرى على رأسها مدونة الشغل 2004 والقانون التكبيلي للإضراب وتعديلات الحريات العامة والنشر وقانون الأحزاب وبالخصوص الدستور التراجعي 2011 ...

الكتلة الطبقية السائدة

في تاريخية التشكل وتطورات البنية الطبقية والسياسية للدولة المخزنية

يعتبر المخزن/النظام المخزني تعبيرا سياسيا طبقيا عن سيطرة الكتلة الطبقية السائدة المكونة حاليا من البورجوازية الكومبرادورية الوكيلة والملاكين العقاريين الكبار (قدماء شبه الاقطاع وجدده من الملاكين العقاريين الكبار) ، هذه القاعدة الطبقية التي هي عبارة عن كتلة طبقية متلاحمة حول المؤسسة الملكية إسمنتها السياسي ومصدر «مشروعيتها» الايديولوجية تشكلت في إطار سيرورة من الصراعات الطبقية ومن الهيكلة الطبقية وإعادة الهيكلة السياسية في إطار الحفاظ على الوضع الطبقي القائم ولتطوير قوة نفوذ مؤسساتها السياسية والإيديولوجية.

كما أن النظام المخزني وبناء الدولة القائمة من مؤسسات وتشريعات يعتبر من جهة أخرى الأداة السياسية للنظام الملكي كنظام للحكم الفردي المطلق لفرض سلطته وممارسة وتنفيذ سياساته في مختلف المجالات والحقول.

فالمخزن يمارس الحكم عبر السلطة الاقتصادية وعبر خليط من «الشرعية الدينية» عبر سلطة إمارة المؤمنين والهيمنة السياسية عبر مختلف السلط المخولة له في الدساتير الممنوحة منذ 1962 إلى دستور 2011 وعبر منظومة غير مكتوبة من قواعد علاقات النفوذ والولاء والسيطرة.

فما هي المراحل المفصلية في سيرورة الهيكلة الطبقية للنظام المخزني، وما هي التحولات السياسية المصاحبة لها، وما هي عناصر برنامج التغيير الاستراتيجي نحو الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية العلمانية الفيدرالية؟

إ.حفيظ

تحولات الهيكلة الطبقية قبل الحماية:

تشكل النظام المخزني كنظام سلطوي ما قبل رأسمالي يقوم على الجباية القسرية والسيطرة على الأرض والتحكم في ملتقى الطرق التجارية والقمع الطبقي. وقد عمل النظام المخزني على توطيد نفوذه بالتحالف مع القيادات القبلية وبعض الزوايا ، ومحاربة الحركات الثائرة سواء اتخذت شكل حركات قبلية/اتحادات قبلية أو دينية (زوايا) ، كما عرف في بعض المراحل التاريخية انفتاحا تجاريا على الرأسمالية الأوروبية المركنتيلية خصوصا منذ القرن 17، مما أدى إلى ظهور نواة «بورجوازية تجارية تابعة» لكنها محجوزة نظرا لموقعها الضعيف والتبعي في العلاقات التجارية الدولية اللامتكافئة ، ولتغير الطرق التجارية البحرية الأوروبية نحو المحيط الأطلسي والتبادل التجاري المباشر مع وسط أفريقيا ، واكتشاف الطرق التجارية نحو جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى انكفاء النظام المخزني نتيجة عجزه على الاندماج المستقل في العلاقات الرأسمالية الصاعدة وسنه لما سمي ب»سياسة الانغلاق» بالارتكاز على الايديولوجية الوهابية في بداية ق18 ،ثم العودة إلى الانفتاح التجاري من جديد في أواسط القرن 19 بضغط عسكري وسياسي من الكولونيالية الأوروبية الصاعدة.

لقد ارتكز النظام المخزني على الجبايات والسيطرة على الأرض بدون تحقيق تراكم رأسمالي بدائي، كما أن النشاط التجاري بقي محجوزا بفعل التطور اللامتكافئ للتجارة المركنتيلية بفعل سيطرة الرأسمال التجاري الأوروبي على معظم المحاور التجارية واستثمار فائض الرأسمال التجاري في تحقيق الثورة الصناعية في أوروبا وتطوير وسائل الإنتاج (المناجم - المعامل – العلوم الحديثة...)

الهيكلة الطبقية خلال الحماية (قبل 1912) :

لقد مهدت المرحلة السابقة للمرحلة الاستعمارية المباشرة، حيث أدى إلى قبول المخزن ب «الحمايات الفردية» والقروض ونتائج المعاهدات المذلة (بعد حربي إيسلي 1844 وتطاوين1861) حيث سمحت بتنازل المخزن عن السيادة الترابية والاقتصادية نتيجة هزائمه أمام الكولونيالية الفرنسية والاسبانية خلال القرن 19 وبداية ق20، والرفع من وتيرة الاستثمارات الأوروبية وخاصة الفرنسية، وإلى حدود «معاهدة الحماية» حيث قامت الإدارة الكولونيالية بدمج المخزن في جهاز السيطرة الكولونيالية (خصوصا ما بين 1912 – 1956 في «مرحلة الحماية»).وخلال هذه المرحلة تمت إعادة تشكيل البنيات الاقتصادية والسياسية لدمج النخب المخزنية وإعادة الهيكلة الطبقية للنظام المخزني لخدمة الرأسمال الفرنسي مع الحفاظ على بنياته السلطوية وتوظيفه لقمع المقاومات الشعبية.

لقد عمل النظام الكولونيالي على تفكيك البنية الإنتاجية الجماعية ما قبل رأسمالية وثقافتها المقاومة والمرتكزة على العلاقات القبلية التضامنية ضد «الغريب» المحتل، وتوظيف المخزن في هذه المهمة وتصفية المقاومة المسلحة الأولى (1912 – 1934)، ومحاربة جيش التحرير في البوادي والمقاومة المدينية في الخمسينات.

لقد شكلت اتفاقية لاسيل سان كلو (6 نوفمبر 1955) و معاهدة إيكس-ليبان (غشت 1955) الوجه الجلي «للاستقلال في إطار التبعية» وأوكل للنظام المخزني هذه الوظيفة بالتبعية للرأسمال المالي الامبريالي وعلى رأسه الفرنسي، واستند طبقيا على البورجوازية الوكيلة التي تشكلت حول المخزن والتبعية للسوق الفرنسية وشبه الاقطاع النامي مشكلين نواة الكتلة الطبقية السائدة التي ستتطور وتترسخ، أركان سلطتها الاقتصادية والسياسية في سيرورة لاحقة تم فيها سحق المعارضة الثورية والإصلاحية أو ترويض مكونات منها.

الهيكلة الطبقية منذ الاستقلال الشكلي إلى اليوم والتحولات الأساسية للنظام:

تمتد هذه المرحلة منذ 1956 حيث تمت إعادة الهيكلة الطبقية للسلطة المخزنية دون تفكيك الدولة الاستعمارية (حكم

←

الأهالي بواسطة الأهالي) وقد عمل النظام المخزني خصوصا على استمرار نفس جهاز القمع وتطويره وتحديثه ومأسسته (الدستور والجيش ...) وتحويل المخزن إلى وسيط للإمبريالية مع استقلال سياسي شكلي وتبعية اقتصادية بنيوية.

لقد استمرار الصراع بين القوى التقدمية (الإصلاحية والثورية) والنظام المخزني وخلفيته الطبقية (تكتل البورجوازية الوكيلة وشبه الاقطاع) حول قضايا التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، هذا الصراع الذي عرف مدا وجزرا نتيجة تأثيرات سيرورات الصراع الطبقي وتغيرات في التشكيلات السياسية وتصدعات المخزن (دساتير ممنوحة غير ديمقراطية شكلا ومضمونا- صناعة انتخابات مزورة قاطعتها الأغلبية الشعبية - صناعة الأحزاب اليمينية الرجعية/الأحزاب الإدارية – التحكم في أغلب قيادات الحركة النقابية – انقلابات بداية السبعينات - احتواء المعارضة التقدمية التقليدية عبر إدخالها لما سمي «حكومة التناوب التوافقي» في نهاية التسعينات – حركة 20 فبراير وطرح المسألة الدستورية من جديد -عشرية الحكومة الرجعية لإسلاميي المخزن انتهت بالتورط في التطبيع المذل واستكمال تصفية القطاع العام - تناقضات في بنية السلطة المخزنية خصوصا في السنوات الاخيرة).

لقد عمل المخزن بالارتكاز على الدعم الامبريالي الفرنسي بالخصوص على إعادة هيكلة نخبه السياسية والعسكرية وتجدير سلطته الاقتصادية من خلال المغربة في السبعينات وسياسة السدود، كما عمل على إدماج البلاد كليا في العلاقات التمويلية والقروض وربط البلاد بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تحت مسمى «سياسة التقويم» مما سمح بنمو وتوسيع الكتلة الطبقية كتحالف طفيلي تابع وتوسيع قاعدة زبائنها «الانتخابية». وتم فتح البلاد للخوصصة المتنامية للأرض وللقطاعات الاستراتيجية، مما أدى إلى تنامي «القطط السمينة» المحلية والأجنبية وتكريس نفوذها بالبلاد.

لم يستطع النظام المخزني إعطاء مشروعية لنفسه من خلال مداخل «العدالة الانتقالية» التي رغم أنها سمحت له باستقطاب بعض مكونات المعارضة الديمقراطية إلى صفوفه لإعادة هيكلة الصورة السياسية المتداعية والمشروخة بالانتهاكات الجسيمة والاستبداد والفساد، إلا أن هذا الترميم سرعان ما تبخر أمام عودة النضالات إلى الشارع. وخاصة منذ حركة 20 فبراير وتنامي الحراكات المحلية بعدها (الريف – جرادة ...) والاعتقالات السياسية والتنكيل بالمعارضين.

كما سيستغل النظام المخزني مرحلة الحجر الصحي للانخراط بقوة في مخطط التطبيع والصهينة .فمنذ 2020 خصوصا سيتم تقوية التواجد الإمبريالي الأمريكي والصهيوني اقتصاديا وعسكريا من خلال التوقيع على «اتفاقية أبراهام» وتكريس تسلله الديبلوماسي من خلال قضية الصحراء الغربية، لإسباغ «الشرعية» على الولاءات والتبعية «الجديدة» بوضع النظام المأزوم بتناقضاته في وضعية تبعية للإدارة الامريكية وللتغلغل الصهيوني الخطير في هروب إلى الأمام وفي تحدي وتضاد مع الإرادة الشعبية. إن هذا التغلغل له بعد اقتصادي خطير من خلال التمكين من ملكية الأرض وتفويتها لمافيات صهيونية ، وتمكينها من استثمارات مختلفة بما فيها المجال العسكري والإلكتروني والاستخباراتي والصحي وغيره ، بشكل قد يجعل الرأسمال المالي الصهيوني مكونا عضويا من الكتلة الطبقية السائدة ، تصنع له مكانته في الهوية المغربية صنعا خبيثا تحت مسمى «المكون العبري » في تزوير مفضوح للتاريخ وللهوية المغربية التي لم يكن بها أبدا مكون عبري (حسب المختصين) بل مكون من مغاربة يهود، جزء مهم منهم قطع علاقته مع الهوية المغربية منذ الأربعينات والخمسينات، وانخرط تحت الرعاية الإمبريالية في مخطط الاستيطان الصهيوني في فلسطين مشاركا في أبشع جريمة استعمار في التاريخ الحديث، وهو مكون ملطخ بجريمة الإبادة من خلال التجنيد في الآلة الصهيونية ولا علاقة له بالمغاربة اليهود الوطنيين الذين ناهضوا الصهيونية وأيدوا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

في أزمة النظام المخزني وآفاق التغيير الديمقراطي الشعبي:

يعتبر المخزن عائقا بنيويا أمام مهام بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية:

يمثل النظام المخزني اليوم البنية الاستبدادية التي تتحكم في مفاصل الدولة وكل أجهزتها العسكرية والأمنية والإيديولوجية والإدارية والإعلام والحقل الديني والثقافي والفني وغالبية «المجتمع المدني» ، نواته الصلبة: الأوليغارشية المخزنية التي تعمل على توسيع قاعدتها عبر آليات النظام الريعي المتعدد الأوجه ،والتي تتكون من مستشاري الملك -كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين والقضائيين والإداريين والدينيين – أغلب المسؤولين السياسيين الحكوميين وغير الحكوميين - عدد من رجال الأعمال والإعلام -كبار مقاولي «المجتمع المدني» الرسمي – الأحزاب الإدارية أو التي التحقت بالمخزن - بعض كبار المسؤولين النقابيين وغيرهم ممن لهم نفوذ أو سلطة أو قرب منها - وهي تتحكم في جزء مهم من الاقتصاد الوطني بواسطة مختلف أنواع الرشوة والزبونية والريع والاحتكار والممارسات ذات الطابع المشبوه.

وبالإضافة إلى التحكم في موارد الدولة، فلقد سن النظام المخزني قوانين الضبط السياسي والاجتماعي والثقافي والتربوي والديني لإخضاع الشعب وتمرير سياسات نيو ليبرالية لا شعبية عليه، وفرض علاقات الصهينة المرفوضة شعبيا، وقمع نضالاته، وقام بإغلاق الحقل السياسي، وضرب الحق في التنظيم وحرية الصحافة، وترهيب الشباب من الممارسة السياسية والنضال الاجتماعي (قمع ومحاكمة جيل Z). كما عمل على إعادة إنتاج النخب الموالية مركزيا ومحليا، وإغراق المجتمع في علاقات زبونية وتسلطية أفقية (الشيوخ والمقدمين والمخبرين... في كل الأمكنة والمجالات).

لقد أصبح النظام المخزني ينهج حاليا سياسة نيوليبرالية تبعية لا شعبية ولاديمقراطية، ويستمر في لعب دور الدركي للإمبريالية عامة، يعتبر المؤثر الرئيسي فيها هو الرأسمال الفرنسي وحكومته سابقا ولا تزال، لكن النظام المخزني منذ الخمس سنوات الأخيرة خصوصا فضل اختيار الهروب إلى الأمام، كذلك نحو الحماية الصهيونية والأمريكية التي لها مشاريعها الاستثمارية المختلفة في بلادنا، وشرع لها الأبواب الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهيأ للصهينة الأجواء عبر اتفاقات شراكة وقوانين ابتداء من اتفاقية أبراهام المشؤومة (2020) بتزوير التاريخ والهوية التاريخية للمجتمع المغربي. وصولا إلى الشراكات العسكرية الاستراتيجية، والسماح بالمناورات العسكرية لها ببلادنا.

إن الأزمة البنيوية للنظام المخزني لها عدة تجليات أساسية من بينها:

- كونه نظاما وكيلا يستند على قاعدة طبقية من البورجوازية الوكيلة وشبه الإقطاع المتنامي وهو ممعن في التبعية، قدم تنازلات كبيرة عن السيادة للقوى الامبريالية وللكيان الصهيوني ويُخضع لها في سياسته الخارجية؛

- كون طبيعته الكومبرادورية، تجعله في خدمة الرأسمال المالي الاحتكاري العالمي وقوى النفوذ فيه وبالتالي فهو عاجز بنيويا على نهج سياسة اقتصادية متمحورة نحو الذات تضمن السيادة للإرادة الشعبية في قضايا البلاد الداخلية والخارجية؛

- طابعه الرجعي سياسيا من خلال توظيفه الرجعي للدين والقداسة في الحقل السياسي لتكريس الاستبداد.

ومن خلال اصطفافه إلى جانب الأنظمة الممعنة في الرجعية والاستبداد، والأنظمة الهمجية الاستعمارية كالنظام الصهيوني والتحالف معها في مرحلة توجه إليه الإدانة الدولية بجرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة. إضافة إلى الهرولة الصاغرة نحو «مجلس السلام» الذي وضعه ترامب والذي يبنى على أنقاض القانون الدولي القائم وحقوق الشعب الفلسطيني؛

-كونه نظاما يرتكز على استغلال الطبقي للقوى المنتجة (الطبقة العاملة بمختلف فئاتها وجماهير الفلاحين الكادحين والصغار) وتحويل جزء كبير من فائض القيمة لخدمة الرأسمال المالي الاحتكاري العالمي الذي هو مُكون منه من موقع التبعية؛

-كونه نظاما لاديمقراطيا يعتمد تزوير الإرادة الشعبية وإعادة إنتاج ديكتاتورية ديمقراطية الواجهة ويعتمد على قمع الحريات وفي مقدمتها حرية التعبير والصحافة والتنظيم؛

- فبالإضافة إلى التناقض الرئيسي بين الكتلة الطبقية السائدة والجماهير الشعبية فإن النظام المخزني يعرف تناقضات داخله خلال العقدين الأخيرين، لكنها لحد الآن فهي تناقضات ثانوية، لا تستند على اختلافات جوهرية، وتعكس في الغالب تطلعات إعادة التموقع لدى شرائح النخب الحاكمة أو المحيطة بالحكم في المرحلة الانتقالية للعرش.

كما تعرف سياسة النظام رفضا جماهيريا واسعا يعكسه الموقف من الآلة الانتخابية ومن الأحزاب المخزنية القائمة، لكن هذا الرفض لا يجعل البلاد في وضع يسمح بالتغيير الديمقراطي الثوري لعدة أسباب منها:

*أولا لأن النظام الكومبرادوري قام بتعزيز نفوذه بالاستقواء بالتحالف الامبريالي الأمريكي الصهيوني من جهة (5 سنوات الأخيرة خصوصا) وتوظيفه لسردية الصحراء الغربية ومقترح الحكم الذاتي وسردية «الاستقرار بفضل التبعية للإمبريالية والصهيونية»!

*ثانيا : لكون البديل من جهة أخرى غير جاهز بعد : ف»جبهة الطبقات الشعبية» ونواتها الأساس تحالف العمال والفلاحين باعتبارها القوة المحركة لمهام بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية لم تتشكل بعد ، وأرضيتها السياسية الاستراتيجية لا تزال في بدايتها ، والجبهات ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي المشكلة لحد الآن (الجبهة الديمقراطية – الجبهة الميدانية – الجبهة الاجتماعية – الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ...) لم تتجاوز بعد التنسيقات الظرفية وجزء منها يعاني من الركود التام ، وهي تعاني من الانحباس في الرؤية السياسية الاستراتيجية لدمج عملها في مهام التغيير الديمقراطي الشعبي بفعل تفاوت التقديرات السياسية بين القوى التقدمية والديمقراطية والحية أو ضعف الرهان الجماهيري للتغيير لدى بعضها أو ضعف قناعة بعض نخبها بضرورات التغيير الجذري، أو استمرار بعض مكونات الطبقة الوسطى بالرهان على التغيير من داخل المؤسسات وعبر الانتخابات المخزنية المزورة والمتحكم فيها.

في عناصر برنامج التغيير الاستراتيجي نحو الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية العلمانية الفيدرالية:

إن التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي لكي ينطلق من رؤية طبقية تحصنه وتربطه بالأفق الاشتراكي يتطلب الاستمرار في العمل الطويل النفس على:

*بلترة الحزب المستقل للطبقة العاملة وتقويته وتصليبه وتجميع الماركسيين حول هذه المهمة التاريخية الاستراتيجية؛

*بناء وتقوية وتوحيد جبهة الطبقات الشعبية المحرك القادر على قلب موازين القوة لصالح الجماهير الشعبية؛

*بناء جبهات شعبية تكتيكية فعالة ومرتبطة بعمق البرنامج الاستراتيجي للتغيير نحو الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية بدون رهانات على التغيير من فوق أو على العمل المشتت.

وفي طريق لذلك لا بد مرحليا من جبهة شعبية واسعة للتغيير الديمقراطي للقطع مع النظام المخزني وفتح الآفاق والأمل نحو التغيير السياسي بالبلاد لصالح الديمقراطية الشعبية.

إن اليسار المناضل باختلاف رؤاه لا يزال في صلب امتحان القدرة على تحريك البركة الراكدة، إذا تجاوز ترددات واستلهم دروس التاريخ وفشل التجارب المراهنة على «التغيير مع المخزن» وركز على العمق الكفاحي الوحدوي.

القدس في قلب التهويد..

إخلاء منازل وخطط للسيطرة على الأرض والمقدسات

مهند فوزي أبو شمالة (*)

سارعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ مطلع العام الجاري في وتيرة المشاريع الاستيطانية وعمليات التهويد في القدس المحتلة بشكل غير مسبوق، فمن هدم المنازل في سلوان والشيخ جراح، لإخطارات بالاستيلاء على أخرى في منطقة السلسلة، إلى إقامة الحدائق التلمودية والمدارس الدينية، في مساعي لتغيير الأوضاع الديمغرافية في المدينة المقدسة.

يواجه المقدسيون تصعيداً خطيراً يعكس تسارع السياسات الاستعمارية الرامية إلى فرض وقائع ميدانية تعيد تشكيل الجغرافيا والديمغرافيا في مدينة القدس المحتلة، بما يخدم المشروع الاستعماري الإسرائيلي، ويستهدف طمس الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للمدينة، عبر توظيف مشاريع «التراث» و«التطوير» و«الأمن» كأدوات لتكريس الضم والاحتلال، في إطار تسارع إجراءات فرض الوقائع الاستعمارية على الأرض.

في 17 من مايو الماضي، أقرت حكومة الاحتلال رسمياً مخططاً استيطانياً جديداً يهدف إلى الاستيلاء على مجموعة من العقارات والمحال التجارية المملوكة للفلسطينيين في طريق باب السلسلة التاريخي داخل البلدة القديمة ب القدس المحتلة؛ تفعيلاً لأمر وقعه وزير التراث قبل نحو عشرة أشهر، مما يمهد الطريق لإخلاء السكان والتجار من واحدة من أكثر المناطق حساسية وملاصقة للمسجد الأقصى، في مسعى لتحويل المنطقة لما يسمى بـ «شارع النزاع»، تمهيداً لضمها بشكل كامل إلى «الحي اليهودي». وتهدف هذه الخطوة إلى تغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي للمنطقة التي تبعد خطوات قليلة عن المصلى القبلي وقبة الصخرة، مما يثير مخاوف جدية حول مستقبل الوجود الفلسطيني هناك.

وفي 18 من مايو الماضي، صادقت سلطات الاحتلال على حزمة قرارات ومخططات تهويدية شملت: تخصيص مجمّع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» السابق في حي الشيخ جراح، المقام على مساحة تقدر بنحو 36 دونماً، لصالح إقامة متحف لجيش الاحتلال، ومكتب تجنيد، ومقر لوزارة الأمن الإسرائيلية، وتطوير ما تسمّيه «بركة ماميلا»، في إشارة إلى «بركة مأمن الله» التاريخية، وتحويل المنطقة المحيطة بها إلى ما تسميه «حديقة الاستقلال»، ضمن مشروع تهويدي جديد بميزانية تصل إلى 80 مليون شيقل، ويُقام على مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية، وإنشاء مركز تراث استعماري في موقع مطار القدس الدولي المحتل في بلدة قلنديا شمال القدس المحتلة، وخططاً لإقامة مركز للفئات السكانية الخاصة حسب وصفها، جنوبي البلدة القديمة، يتضمن مرافق سكنية وخدماتية، على أن يُستخدم أيضا كمركز «إجلاء» في حالات الطوارئ، وتشكيل فريق وزاري خاص للتحضير لإحياء ما سمّته الذكرى الستين لاحتلال القدس الشرقية عام 1967.

هذه المشاريع والقرارات الإسرائيلية ليست وليدة هذا العام، فقد شهدت القدس المحتلة منذ احتلالها عام 1967 تهويداً ممنهجاً عبر فرض وقائع استعمارية من خلال إقامة المستوطنات واستقطاب المستوطنين، بالإضافة إلى سن قوانين جائرة على المقدسيين لدفعهم لترك المدينة، فقد أقامت إسرائيل 15 مستعمرة في داخل المناطق التي احتلتها في الـ 67، تم ملؤها بحوالي 245 ألف مستوطن، وذلك وفق الخبير في شؤون الخرائط والحدود والاستيطان ومدينة القدس خليل تفكجي.

وأشار تفكجي في حديث مع «بوابة الهدف»، إلى القرار الذي اتخذته رئيسة الوزراء في تلك الفترة غولدا مائير، بتشكيل لجنة أرنون غافني، والذي يعني: الأغلبية اليهودية والأقلية العربية -يعني 75% يهود، 25% عرب، وهذه السياسة ما زالت حتى هذه اللحظة.

أهداف استراتيجية

يقول تفكجي إن «إسرائيل» تعتبر مدينة القدس هي عاصمة كيانها، وبالتالي ما يجري الآن من عملية تهويد هي لها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية؛ أولاً السيطرة على الأرض، وقد استطاعت سلطات الاحتلال باستخدام قوانين كثيرة من السيطرة على الأرض، وبالتالي فإن أكثر من 87% من مساحة القدس التي تمت احتلالها بعد عام 1967 تحت السيطرة الإسرائيلية.

ولفت التفكجي في حديثه إلى أن الاحتلال استخدم قوانين: «الاستملاكات للمصلحة العامة، أملاك الغائبين، أملاك يهودية قبل الـ 48، قضية التنظيم والبناء، وقضية فتح الشوارع» للسيطرة على المدينة والتمدد الاستيطاني فيها، وترك للفلسطينيين 13% يريد أيضاً إقامة البؤر الاستيطانية في داخل أحيائها، وإقامة الوحدات السكنية في قلب المنازل الفلسطينية، كما يحدث الآن في سلوان، في بيت صفافا، شعفاط، وغيرها من القرى الفلسطينية.

وأوضح المختص في شؤون الاستيطان أن هذه السياسات تندرج ضمن إطار التطويق، الاختراق، التشتيت؛ بمعنى تطويق الأحياء الفلسطينية بالمستعمرات، ثم اختراقها بالبؤر الاستيطانية، ثم تحويلها إلى وحدات سكنية ضمن المستعمرات الإسرائيلية، حتى لا تكون هنالك دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وبالتالي عدم إعادة تقسيم المدينة مرة أخرى كما كان حادثاً بين الـ 48 والـ 67.

وأشار إلى بعض الدراسات والتقارير الإسرائيلية التي تفيد بأن عدد السكان الفلسطينيين في عام 2040 سيكون - إذا استمر هذا الوضع55%، فبالتالي هنالك رؤية إسرائيلية بإخراج هؤلاء السكان عن طريق جدار الفصل العنصري، وإقامة «القدس الكبرى» بالمفهوم الإسرائيلي؛ والتي تعني إخراج 150 ألف فلسطيني وإدخال 150 ألف إسرائيلي، والرجوع إلى الأقلية العربية والأغلبية اليهودية: 12% عرب، 88% يهود.

يشير تفكجي إلى قرار إخلاء بعض المنازل في حي الشيخ جراح مؤخراً لإقامة المدرسة، موضحاً أنه تم لوجود رؤية إسرائيلية بإقامة بؤر استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية وفصل الأحياء الفلسطينية بعضها عن بعض، كما أن البيوت أخذت بزعم لأنها أملاك يهودية قبل الـ 48، فبالتالي يجب إخلاؤهم، أما بالنسبة لتحويل مقر الأونروا متحفاً للجيش، فهذا مرتبط بموقف الاحتلال من وجود الوكالة أصلاً باعتبارها الشاهد على النكبة الفلسطينية، ويستمر بذلك في مساعيه لإلغاء حق العودة وقضية اللاجئين.

شملت القرارات الإسرائيلية الصادرة عن الحكومة مؤخرا، إنشاء مركز تراث استعماري في موقع مطار القدس الدولي المحتل في بلدة قلنديا؛ في إطار مشروع تقوده وزارة التراث الإسرائيلية لتحويل الموقع إلى مركز سياحي وتعليمي يخدم الرواية الاحتلالية في المدينة.

ويتضمن المشروع إعادة تأهيل مبنى المطار التاريخية، وعلى رأسها مبنى المسافرين الذي أنشئ خلال فترة الانتداب البريطاني وتم توسيعه في العهد الأردني، إضافة إلى إنشاء معارض توثق ما تسميه سلطات الاحتلال «تاريخ الطيران الإسرائيلي» و«تاريخ الاستيطان» في المنطقة التي يطلق عليها الاحتلال اسم «عطروت» الاستعماري، المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين شمال القدس، كما يشمل المشروع جناحاً خاصًا لتخليد ذكرى «يوني نتنياهو» المرتبط بعملية «عنتيبي» العسكرية عام 1976.

هذا القرار لن يقف عند أهدافه المعلنة رسميا من قبل الحكومة الإسرائيلية، وفي هذا السياق، يقول الخبير في شؤون الاستيطان خليل تفكجي خلال حديثه مع «الهدف» إن هناك مشروعاً لإقامة 9000 وحدة سكنية على مساحة حوالي 1200 دونم.

وأوضح تفكجي أن هذا المشروع له ثلاثة أهداف استراتيجية: فصل المنطقة الشمالية من الضفة الغربية عن مدينة القدس، اثنين؛ إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي، وقد بدأ يتم الآن عبر إقامة بنية تحتية لوصل المستعمرات الشمالية الشرقية «بيت إيل»، «ميغرون»، «كوخاف» «يعقوب» في المنطقة، ويجري الآن فتح نفق وشارع يطلق عليه شارع 45»، مشيراً إلى أن هذه المستوطنة تهدف لتغيير الديموغرافي لصالح الإسرائيلي.

دلالات وتأثيرات

في هذا السياق، أكد خليل اتفكجي على أن دلالات القرارات الإسرائيلية واضحة، تشير إلى أن القدس غير قابلة للتقسيم لدى حكومة الاحتلال، فمن شرقها لغربها يريدونها عاصمة ولا يمكن التنازل عنها.

ويشير تفكجي إلى أن هذا يؤثر في الميزان الديموغرافي بالإضافة للتأثير الديني، يحث يعتبرون المسجد الأقصى هو جزء من الهيكل المزعوم، وبالتالي ما يجري الآن تقسيم مكاني وزماني وعملية حسم قضية القدس من ناحية البلدة القديمة من الناحية الجغرافية، لأنه هنالك أغلبية عربية في داخل البلدة القديمة حوالي 32 ألف عربي مقابل حوالي 4500 يهودي في داخل البلدة القديمة.

ويلفت تفكجي إلى وجود مخططات استعمارية أخرى في المدينة المقدسة، مثل «غفعات شاكيد» التي هي تحيط بمنطقة بيت صفافا من الناحية الغربية، فهنالك سلسلة من المستعمرات الإسرائيلية التي تمتد من جنوب شرق المدينة باتجاه جنوب غربها بحيث أنها تقطع التواصل الجغرافي بين القرى والتجمعات الفلسطينية داخل حدود البلدية وخارجها بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور.

كل هذا بحسب تفكجي يأتي ضمن البرنامج الإسرائيلي الواضح بالإضافة إلى إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي تصل حتى البحر الميت، والبوابة أو مشروع القدس عام 2050 بإقامة أكبر مطار في منطقة النبي موسى، بالإضافة إلى إقامة مشاريع استيطانية في E1 اللي هو حوالي 3500 في مرحلة أولى، ثم 7000 وحدة سكنية بالإضافة لـ 4000 غرفة فندقية، وتوسيع مستعمرة معاليه أدوميم لتصل عدد السكان إلى 70 ألف نسمة، وهذا ما ذكره نتنياهو: «نحن عدنا إلى أرضنا التاريخية».

وفي ختام حديثه، يعتبر المختص في شؤون الاستيطان أن المقدسيين تركوا وحيدين في مواجهة مخططات الاحتلال الاستعمارية، وإن الجميع وعلى رأسهم السلطة والعرب والمسلمين، لم يقدموا الدعم الكامل والكافي لتعزيز صمود المقدسيين، وبالتالي فإن أهل القدس يعتمدون على أنفسهم وهذا ما حدث بالـ 2017 عندما قادوا معركة البوابات وغيرها كثير من الأحداث والمواجهات التي يخوضونها في سبيل قضيتهم الوطنية والدينية.

الهجمة تتسع على القدس: حرب على الوجود الديمغرافي الفلسطيني

في هذا السياق، يقول الكاتب والناشط المقدسي راسم عبيدات في حديث مع «بوابة الهدف»، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي زادت وتيرة حربها على الوجود الفلسطيني في القدس، فقد تصاعدت بشكل غير مسبوق، فخلال الربع الأول من هذا العام، هدمت سلطات الاحتلال أكثر من مئة منزل ومنشأة تجارية واقتصادية وزراعية، كما سلمت عشرات الإخطارات.

ويضيف عبيدات أن الاحتلال زاد منة هجمته التي تسعى لتهويد الأقصى، حيث يجري عملية تحريض ممنهجة من قبل حاخامات ما يعرف بأمناء الهيكل ووزراء متطرفين مثل بن غفير وسموتريتش وعميحاي الياهو وغيرهم، وحتى السفير الأمريكي المتصهين مايك هاكابي، قال بأنه يجب العمل على اقامة ما يعرف بالهيكل الثالث في قلب الأقصى، كما قامت جمعيات استيطانية وبلدية الاحتلال، بحفريات واسعة في منطقة «حوش الشهابي»، رباط الكرد، الواقع بالقرب من باب الحديد، في المنطقة الغربية من المسجد الأقصى، التي تسعى الجماعات المتطرفة لإقامة كنيس يهودي فيها، والتي يعرفونها حسب مفاهيمهم التلمودية والتوراتية بـ«المبكى الصغير»، من اجل توسيع ساحة حائط البراق».

وأوضح عبيدات أن حرب الديمغرافيا والتطهير العرقي والطرد والتهجير، التي يسعى اليها الاحتلال، سعياً لقلب الواقع في المدينة لصالح المستوطنين، من خلال توسيع مساحة القدس لتبلغ 73 كم، حيث يجري ضم مستوطنات جنوب غرب القدس اليها، «غوش عتصيون» و«مجمع افرات الاستيطاني» ومستوطنات مدينة القدس وصولاً إلى مستوطنات جنوب شرق القدس، مجمع « معاليه ادوميم» الاستيطاني، ولذلك، فإن عملية عزل القدس عن محيطها الفلسطيني جغرافيا وديمغرافيا ، وإقامة بؤر استيطانية في قلب الأحياء والبلدات المقدسية، يأتي لشطب ومنع أي حل سياسي، ولتحويل الأحياء المقدسية الى جزر متناثرة في محيط إسرائيلي واسع.

ويختم عبيدات حديثه مع الهدف بالقول: «القدس لم تتلق من الجهات الرسمية الفلسطينية، والعرب والمسلمين سوى شعارات وبيانات الدعم والإسناد، دون أي ترجمة لفعل على أرض الواقع، والهجمة على القدس من المتوقع أن تتصاعد بشكل جنوني، في ظل الوضع الناشئ والانشغالات بما يحدث في قطاع غزة من حرب حصار وتجويع وطرد وتهجير وقتل، بالإضافة للحروب والتصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط.

تشتد هجمة الحكومة الإسرائيلية على القدس المحتلة، متجاوزة هدف السيطرة على الأرض إلى حسم الهوية الديمغرافية والدينية للمدينة بشكل نهائي، وعزلها تماماً عن محيطها الفلسطيني، عبر توظيف ترسانة من قوانين جائرة ومخططات استعمارية إحلالية، تعدّت مصادرة الدونمات، لتصل إلى عملية «تطهير عرقي صامت» بهدف قلب الميزان الديمغرافي بالكامل؛ لتتحول الأحياء والبلدات الفلسطينية المتجذرة في عمق المدينة إلى جزر معزولة ومتناثرة في محيط استيطاني واسع.

(*) مهند فوزي أبو شمالة: محرر ومعد تقارير – الهدف الأخبارية- غزة
عن بوابة الهدف الإخبارية - القدس المحتلة

طبول الحرب الإمبريالية لن تهدأ

نموذج العدوان على إيران وفلسطين ولبنان

عبدالواحد ناجم

يواصل البهلوان ترامب إشعال فتيل الحروب خاصة بمنطقة غرب أسيا، وكلما ظهر بصيص أمل بالانفراج لذى المتابعين والرأي العام في إحدى بؤر التوتر إلا وقام هذا الأرعن بتخريب أمالهم بسبب قراراته الهواء. بعد تمزيق اتفاق النووي 2015 (وُقّع بين إيران ومجموعة (1+5) الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا) إبان ولايته الأولى في 2018. وذلك وفاء ورغبة في إعادة الروح والجاذبية لمشروع الهيمنة العسكريةَ والاقتصادية الأميركية على العالم الذي اسمر على مدار ثمانين عامًا التي كانت تجربة مريرة ودموية، تحت شعار بسط «السّلام والازدهار والانفتاح» بقيادة واشنطن للبشرية، كمشروعَ هيمنةٍ يقوم على الحروب وتغيير الأنظمة والانقلابات والعقوبات. نموذج حربُ فيتنام، والانقلابات في تشيلي وإيران وغواتيمالا وإندونيسيا، والغزو الأميركي للعراق وأفغانستان، والدّعم اللامحدود للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين، وعقوبات العراق التي حصدت أرواحَ ما يزيد على نصف مليون طفل دون الخامسة (وفق تقديرات اليونيسف، 1999)، إلى جانب عشرات التدخّلات العسكرية والاقتصادية التي شكّلت العمود الفقري لذلك «النظام» الذي يرثيه. وأخرها الاعتداء على فنزويلا واختطاف رئيسها الشرعي وعقيلته، وحصار الشعب الكوبي وتجويعه مع تهديد القائد راوول كاسترو... وما العدوان الصهيوني الأمريكي الحالي على إيران إلا البرهان البارز على الهمجية والوحشية التي تميز ذلك المشروع. وها هو ترامب ومَن وراءه يمعنون في إجرامهم ويوغلون في دماء الأبرياء.

الحوار تحت النار في ظل الغدر والمزيد من الدمار

بعد حوالي ثلاثة أشهر على العدوان الصهيوني الأمريكي الحالي على إيران ورغم إعلان وقف إطلاق النار على جميع الجبهات يستمر البطش والتقتيل والحصار والتهجير والتجويع... في كل فلسطين ولبنان وإيران.

الجبهة الإيرانية

نتيجة للحوار بإسلام أباد، وثمرة لجولات ديبلوماسية ماراطونية للوسطاء وخاصة الباكستان، تمت صياغة مسودة مذكرة التفاهم. ويذكر أن مذكرة التفاهم التي سربها موقع أكسيوس على أساس أنها مسودة اتفاق مؤقت قيد البحث بين الولايات المتحدة وإيران، تسري لمدة 60 يوماً قابلة للتمديد، ويهدف الاتفاق إلى التهدئة، حيث يتضمن إنهاء القتال في لبنان، مقابل التزامات نووية وأمنية متبادلة. حسب نفس المصدر.

تشمل مسودة التفاهم أبرز البنود التالية:

إنهاء الحرب بشكل شامل ومتزامن مع وقف الأعمال العدائية والعدوان على لبنان.

مضيق هرمز: إبقاء المضيق مفتوحاً للملاحة الدولية دون فرض رسوم مالية، مع التزام طهران بإزالة الألغام.

تخفيف العقوبات: رفع القيود عن الموانئ الإيرانية تدريجياً، ومنح طهران إعفاءات لتصدير النفط. وإرجاع جزء من الأرصدة المجمدة.

الوجود العسكري: الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي الحالي في المنطقة بشكل مؤقت.

التزام وتعهد إيران بعدم تطوير برنامجها النووي للحصول على أسلحة نووية، والتفاوض على تعليق التخصيب، والتخلص من مخزون اليورانيوم عالي التخصيب.

يجب التنويه إلى أن تفاصيل هذا الاتفاق هي في الأصل مبنية على مسودات ومقترحات أولية، وما زال الطرفان يبحثان التفاصيل عبر الوساطة الباكستانية. وكان من المنتظر أن يعلن قائد الجيش الباكستاني الجنرال عاصم منير مضمونها يوم الأحد 24 ماي 2026، إثر موافقة ترامب غير أن هذا الأخير وبعد أن كان قد أجرى مروحة اتصالات مع المسؤولين بدول الخليج وتركيا والأردن ومصر، وأعلن بأن التفاهم سيدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة خلال ساعات... (والأنكى أنه اعتبر أن الاتفاق يمهد لإدماج الدول التي لم تطبع بعد في مخطط «السلام الابراهيمي» ولما لا حتى إيران، حسب زعمه!!!)، فإذا به يتراجع وينقض وعده كعادته، ويطالب المفاوضين باسمه بالتريث وكسب المزيد من الوقت للحصول على صفقة عظيمة كما يتوهم.

ومعلوم أن إحباط أهداف العدوان الغادر الصهيوني الأمريكي ل28 فبراير الفارط، التي كانت تروم إسقاط النظام والسيطرة على المقدرات الإيرانية وخاصة الطاقية منها وتدمير القدرات النووية والعسكرية والصاروخية التي تقض مضجع الكيان الصهيوني والرجعيات بالمنطقة... في سبيل محو آثار 7 أكتوبر العظيم، وفرض السطوة والهيمنة المطلقةٍ على المنطقة وإخضاع شعوبها، خدمةً للمشروع التوسعي للكيان الصهيوني والنفوذ الإمبريالي. وعدم انخراط الأوربيين وتصدع حلف الشمال الأطلسي، كما توقع ترامب. جعل المفاوض الإيراني يتشبث بشروطه من موقع قوة. وكان التخبط في تصريحات وخرجات ترامب خاصة بعد الفشل الذي وسم زيارة ترامب إلى جمهورية الصين الشعبية حيث كان يتوخى استمارة الرئيس الصيني إلى طروحاته وخاصة فيما يتعلق بمضيق هرمز... لكنه عاد خاوي الوفاض. إضافة إلى بيان روسيا والصين.

قرارات القمة الصينية الروسية التي انعقدت مؤخرا في العاصمة بكين بين بوتين وشي جين بينغ كانت ضربة موجعة للمشروع الأمريكي بالمنطقة والعالم.

حيث أكد الزعيمان الصيني والروسي في بيان مشترك على «ضرورة احترام أسس النظام الدولي باحترام سيادة الدول وعدم الاعتداء على الغير أو التدخل في شؤون الأخرين. وجاء انعقاد هذه القمة في ظل غياب الاستقرار السياسي والتجاري العالمي نتيجة اضطراد التوترات بسبب الإجراءات الأحادية الهادفة لتعزيز الهيمنة والسيطرة على المنظومة الدولية. فالضربات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة تمثل نموذجاً حياً لانتهاك القانون الدولي وتقويض الأمن والاستقرار والازدهار، وبالتالي هناك مخاطر لتفكك المجتمع الدولي والانزلاق نحو «مجتمع الغاب» في ظل تنامي الانتهاكات الفعالة لقواعد ومبادئ القانون الدولي. لذلك طالبت القمة الصينية الروسية بضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على احترام ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق التعاون المشترك وبناء نظام دولي يدافع عن العدالة الإنسانية ويقود لاستدامة نظام تجاري عالمي مستقر وفعال. وعليه، يعتبر لقاء الزعيمين الصيني والروسي البداية لتقديم وجهات نظر جديدة لتحقيق حكومة النظام الدولي في كافة المجالات، والنهوض بنوع جديد من العلاقات الدولية بين الدول. فتجديد معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون وتطور علاقة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في المجالات المتعددة، جاء نتيجة عمق وتميز العلاقة الصينية الروسية القائمة على الإحترام والمنفعة المتبادلة والسعي برؤية موحدة لتحقيق التعاون والمصير المشترك مع الأخرين.» حسب ذات البيان.

جبهة لبنان وفشل مشروع نزع سلاح المقاومة والاجهاز عليها

الصمود البطولي للمقاومة اللبنانية في مواجهة أعتى ترسانة عسكرية، وتحقيق إنجازات هامة في مواجهة العدو الذي خرق وقف إطلاق النار ومنعه من التقدم في العديد من المحاور... رغم الضربات القاسمة التي تعرضت لها، وفقدانها العمق الاستراتيجي بعد سقوط دمشق. هذا الصمود جعل الكيان الصهيوني يفقد صوابه الغير متوفر أصلا، ويقوم بالمزيد من المجازر وجرائم الحرب في حق الشعب اللبناني والمدنيين بشكل خاص. وكانت آخر جرمة همجية له بضوء أخضر أمريكي يومي الأحد والاثنين 25 و26 ماي. في محاولة خبيثة لإفشال جولات المفاوضات بين أمريك وإيران، ولفرض شروط على السلطة اللبنانية أثناء جولة الحوار (الأمنية) المعتزم عقدها يوم 29 ماي 2026 بالولايات المتحدة.

هذا رغم جر السلطة اللبنانية (جوزيف عون ونواف سلام) إلى الحوار المباشر مع الكيان الصهيوني لاستنساخ تجربة 17 أيار 1983 المشؤومة، بعد إذعانها للإرادة الأمريكية واتخاذها لعدة قرارات مشينة ومخزية...

جبهة غزة الصامدة والضفة الفلسطينية

ترامب الكذاب يرفع إلى مجلس الأمن تقريره عن تطبيقات خطته والقرار 2803 بشأن قطاع غزة كله مغالطات وكأنه ناطق باسم الكيان الصهيوني، حيث أنه، حسب المتتبعين المختصين، يزور الوقائع ويفتقر إلى الموضوعية، وينحاز علنا وبشكل مكشوف إلى الكيان المجرم، متجاهلا أنه منذ 7 أشهر، وما زالت السلطات الصهيونية تواصل القتل الفردي والجماعي في قطاع غزة، وقد رصدت وزارة الصحة الفلسطينية حتى كتابة هذه السطور أكثر من 880 شهيداً، معظمهم أطفال ونساء ورجال مدنيون، ومئات الجرحى... ناهيك عن تجاوز جيش الاحتلال ما يسمى بالخط الأصفر، وامتدت مساحة سيطرته على قطاع غزة من 53% (حسب اتفاق وقف إطلاق النار) إلى 64% (باعتراف نتانياهو) في خطة مكشوفة، تهدف إلى حشر أكثر من مليوني فلسطيني في شريط ضيق في ظل الافتقار للأمن الغذائي، وغياب متطلبات العيش، وخطر الموت اليومي على يد جيش العدو الغاشم، ما سيؤدي، حسب مخططهم المعلن، إلى تهجير أبناء القطاع.. كما أن التقرير المزعوم رمى المقاومة بغزة بكل الأشكال والأوصاف القدحية متهما إياها بالوقوف وراء الأوضاع الكارثية التي يعيشها القطاع لعدم تسليمها السلاح!!!

الضفة الغربية بدورها تعيش تحت وطأة الحصار والاجتياحات اليومية والتوسع الاستيطاني ووحشية المستوطنين... والأسرى الأبطال يعانون في جحيم لا يطاق. والعالم صامت إذا لم يكن متواطئ.

ختاما يبقى التضامن الأممي ويقظة القوى المجابهة للمشروع الإمبريالي كفيلة بإحباط كافة مخططات التخريب والفتن... وتجفيف المستنقعات الآسنة التي أنتجتها السياسات الرأسمالية المأزومة.

الشباب المغربي بين الغياب السياسي والاحتجاج الجماهيري:

قراءة في التناقض الطبقي

أدم روبي

الشباب المغربي يشكل أكثر من ثلث السكان، ومع ذلك هو الأكثر غياباً عن اللعبة السياسية المؤسساتية. في البرلمان، والمجالس الجماعية، واللجان المركزية للأحزاب، وحتى في المكاتب المسيرة للشبيبات الحزبية، نجد وجوهاً متقدمة في السن أو أبناء وأقارب السياسيين المحترفين. أما الشباب العادي، ابن العامل، ابن الفلاح المعدم، الخريج العاطل، فوجوده في الفضاء السياسي الرسمي أشبه بالكمبارس. لكن هذا التغيب لا يعني الغفلة عن الأزمة. فموجات الاحتجاج التي اجتاحت المغرب في السنوات الأخيرة – من حراك الريف إلى مسيرات «جيل زد» الأخيرة – تثبت أن الشباب غاضب لكنه غاضب بدون أدوات، وثائر بدون تنظيم، ومتفجر بدون استراتيجية.

الخطأ المنهجي الأول الذي يقع فيه الكثير من المحللين هو اعتبار «الشباب» طبقة متجانسة. الشباب فئة عمرية تعبر طبقات اجتماعية مختلفة: فيها ابن وزير، وابن موظف صغير، وخريج عاطل، وعامل بمصنع، وشاب يعمل في منصة توصيل، وصاحب مقاولة ناشئة. عندما ننظر إلى المشهد اليومي – ملهى ليلي، مهرجان موسيقي – قد يصعب تمييز الانتماء الطبقي: شاب يرتدي بدلة ماركة وآخر يلبس نسخة مقلدة، كلاهما يحمل هاتفا ذكيا، وكلاهما يستهلك محتوى رقمياً متشابهاً. هذا التباس الطبقي الآني هو ما تستغله الرأسمالية الحديثة لتسويق أيديولوجية «نهاية الطبقات» و»مجتمع الفرص المتساوية». لكن هذا التباس سريع الزوال. فمع مرور الوقت، ومع تعرض الشاب لتجارب الحياة الحقيقية، تتبدد الأوهام. الشاب الذي ورث رأس مال رمزي وعائلياً سينتقل بسرعة إلى موقع استثماري، بينما الشاب الذي خرج من مدرسة عمومية فقيرة سيجد نفسه أمام ثلاثة خيارات فقط: عامل هش، أو عاطل يقتات من الهامش، أو مرشح للهجرة غير الشرعية. المادية التاريخية لا تنظر إلى الشاب كصورة ثابتة، بل ككائن في طور التكون. ولحظة التباس الطبقي هي مجرد عبور، سرعان ما تنقشع ضبابيتها لتكشف عن حقيقة العلاقات الإنتاجية.

لتجاوز التحليل السطحي، يمكننا تقسيم الشباب المغربي إلى عدة فئات طبقية رئيسية، مع إدراك أن الحدود بينها قد تكون متداخلة لكنها تظل حقيقية. هناك شباب البرجوازية الكبرى، أبناء رأس المال المرتفع، الذين لا يعانون من أي أزمة وجودية ومستقبلهم مرسوم: مدارس خاصة، دراسة في الخارج، ثم الانضمام إلى إدارة الشركة العائلية. حركتهم السياسية محدودة، وعندما يشاركون فإما لخدمة مصالح العائلة أو كنوع من البرستيج. ثم شباب البرجوازية الصغيرة، الطامحون والمضاربون، الذين يهدفون إلى تجميع رأس مال للصعود أو الهجرة، وهم شديدو التقلب السياسي. ثم الشباب المتمدرس والطلبة الكادحون، أبناء الطبقات الشعبية والعمالية في الجامعات العمومية المتهالكة، الذين يعيشون يومياً أزمة السكن والنقل والمنح غير الكافية، وهم الأكثر تعرضاً للفصل والاعتقال، وبعد التخرج إما عمال شباب بأجور متدنية أو عاطلون يقتاتون من الهامش. ثم الشباب المعطل بشكل كامل، فئة NEETs التي لا تدرس ولا تعمل ولا تتدرب، وهي الأكثر قابلية للانفجار في احتجاجات «جيل زد»، لكنها قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي اتجاه، بما في ذلك اتجاهات رجعية.

ثم تأتي شريحة واسعة لا يمكن تجاهلها، وهي الأكثر حضوراً وصمتاً في آن: موظفو القطاع الخاص والعام، أو ما يمكن تسميتهم بـ»بروليتاريا المكاتب» أو «ذوي الياقات البيضاء» في تحليل عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز رايت ميلز. هؤلاء الشباب الذين يرتدون البدلات والربطات العنق، ويقضون ثماني ساعات يومياً خلف الشاشات، يعتقدون خطأً أنهم يختلفون عن عمال المصانع، بينما الحق الطبقي يقول عكس ذلك. فكما أوضح رايت ميلز في كتابه «ذوو الياقات البيضاء» قبل سبعين عاماً، فإن وضع هذه الفئة أسوأ من وضع بروليتاريا القرن التاسع عشر. فإذا كان عامل المصنع يبيع وقته وجهده، فإن موظف الخدمات يبيع شخصيته: ابتساماته، لطفه، ظرفه، وحتى وداعته. إنه يعاني من «التغريب الذاتي»، إذ يحول صفاته الحميمة إلى سلع تباع وتشترى. في المغرب، يعيش هؤلاء الموظفون تناقضاً قاتلاً: من جهة، يتصورون أنفسهم جزءاً من «الطبقة الوسطى الواعدة»، ومن جهة أخرى، أجورهم لا تكاد تغطي الكراء والمواصلات، ورهاناتهم تتلخص في قرض بنكي لشراء سيارة أو شقة صغيرة تقيدهم بدوامة دين لثلاثين عاماً. وكما يصف رايت ميلز، فإنهم «طبقة في ذاتها وليست طبقة لذاتها»: الشروط الموضوعية لتكوين طبقة (أجور متدنية، لا ملكية لوسائل الإنتاج، اغتراب عن العمل) متحققة، لكن الوعي الطبقي غائب تماماً، ويحل محله التنافس الفردي على الترقيات الوهمية. الموظف المغربي يفتقر إلى أي إحساس بمصالحه الطبقية، ونادراً ما ينتمي إلى نقابات حقيقية، وأغلبها نقابات صفراء تديرها الإدارة. إنه يعاني من انفصال كامل بين العمل والحياة: العمل هو مجرد تضحية بالوقت في سبيل الحياة الحقيقية خارج المكتب، وهذا الانفصال تحول في وعيه إلى «شرط إنساني» بينما هو مجرد شرط اجتماعي أنتجته الرأسمالية الحديثة.

في الوقت الذي تتعمق فيه الفروقات الطبقية، تعمل آليات الرأسمالية المتأخرة على إيهام الشباب بأن هذه الفروقات قد تلاشت. أقوى هذه الآليات هو ما أسماه كارل ماركس «رأس المال الوهمي» – أي رأس المال الذي يدور في دائرة مغلقة من الديون والائتمان والصفقات الورقية، دون أن يخلق قيمة حقيقية. قصة ماركس التبسيطية توضح ذلك: «في قرية غارقة بالديون، يأتي سائح يضع مئة دولار على كاونتر الفندق. مالك الفندق يسدد دينه للجزار، والجزار لتاجر الماشية، وتاجر الماشية لتاجر العلف، وتاجر العلف لسائق الشاحنة، وسائق الشاحنة لمالك الفندق. يعيد مالك الفندق المئة دولار مكانها. ينزل السائح، يسترد ماله، ويرحل. النتيجة: سددت كل الديون دون أن يكسب أحد شيئاً. هكذا تعمل القروض الاستهلاكية للشباب: هاتف بالتقسيط، سكوتر كهربائي، عطلة نهاية الأسبوع. يدخل الشباب دوامة ديون لا تخلق قيمة حقيقية، لكنها تجني أرباحاً هائلة للبنوك بينما يظن الشاب أنه «يطابق» أسلوب حياة الأغنياء. وبالتزامن، يتم ترويج وهم «ريادة الأعمال» و»الاستثمار الذاتي» لإقناع الشباب أن الفقر هو مجرد خطأ فردي أو قلة اجتهاد، وليس نتيجة بنية اجتماعية طبقية. هذا الوهم هو ما يفسر لماذا يمكن أن نرى شاباً معطلاً يستعير هاتفاً ذكياً ليتابع «ترند» مؤثر يبيع له حلماً بأن يصبح غنياً خلال شهر واحد.

في مقابل الطبقات الكادحة، تبرز فئة خطيرة غالباً ما تغيب عن التحليلات السطحية: البروليتارية الرثة، أو «حثالة البروليتارية» في تحليل ماركس. هؤلاء ليسوا عمالاً بالمعنى الكلاسيكي، ولا فلاحين كادحين، ولا طلبة مناضلين. إنهم فئة منفصلة عن علاقات الإنتاج المنتظمة، تعيش على هوامش القانون، وتتغذى على فساد الرأسمالية. وصفها ماركس بأنها «المتعفنون من جميع الطبقات» و»عدوة الثروة». في الثورة الفرنسية، كانت جزءاً من حشود الشارع ضد الأرستقراطية، لكنها سرعان ما تحولت إلى قاعدة اجتماعية لنابليون، واستخدمت لاحقاً لقمع البروليتاريا المنظمة. في المغرب اليوم، تتخذ هذه الفئة أشكالاً متعددة ومتداخلة. في العالم الرقمي، نجدهم ينتجون أو يروجون لمحتوى مائع ومبتذل على منصات التواصل الاجتماعي: فيديوهات استفزازية، ترندات فارغة، مهمشة للقضايا الجادة. بعضهم يحولون أنفسهم إلى «مؤثرين» يبيعون الأوهام للشباب الفقراء، بينما هم أنفسهم يعيشون على هوامش القانون من خلال إعلانات وهمية ونصب إلكتروني وابتزاز. هذا المحتوى يعمل كأفيون رقمي جديد، يلهي الشباب عن قضاياهم الحقيقية ويساهم في تشتيت وعيهم الطبقي. في السياحة الجنسية، تتورط شريحة من هذه الفئة في مدن مثل مراكش وطنجة والدار البيضاء، حيث يعملون كوسطاء أو «مرشدين» للسياح الأجانب مقابل المال، مستغلين الفقر والانحلال الأخلاقي الذي ينتجه النظام، فيصبحون جسراً لاستيراد أنماط استهلاكية وعلاقات اجتماعية مشوهة تزيد من تعقيد النسيج الاجتماعي.

أما أخطر تجليات البروليتارية الرثة وأكثرها حضوراً في الوعي اليومي للجماهير، فهو ارتباطها الوثيق بظاهرة «الشمكارة» في ملاعب كرة القدم. هنا لا يتعلق الأمر فقط بتفريغ احتقان اجتماعي، بل بشبكات منظمة للبلطجة والسرقة والاعتداء. هذه العناصر، التي غالباً ما تعيش خارج العمل المنتظم، تحوّل المدرجات إلى ساحات لجرائم متعددة: سرقة الهواتف والمحافظ، النشل المنظم، الاشتباكات المسلحة، وأحياناً الاتجار بالممنوعات. إنها تستخدم الحماس الرياضي كغطاء لعمليات إجرامية منهجية. يمكن هنا استحضار تحليل عالم النفس المصري الراحل مصطفى حجازي حول «سيكولوجية الإنسان المقهور»، حيث يوضح أن الحرمان الاجتماعي والفقر المدقع قد يدفع البعض إلى هذا المسلك، ليس كاحتجاج سياسي، بل كانحدار أخلاقي وتبني لثقافة الغنيمة السريعة والعنف كوسيلة للبقاء. هؤلاء ليسوا ثواراً، بل هم نتاج تعفن الرأسمالية، وهم قابلون للاستقطاب السريع من طرف السلطة لتنفيذ مهام قذرة، أو لتحويل أي احتجاج إلى شغب عارم يفقده مصداقيته.

من المهم هنا عدم الخلط بين البروليتارية الرثة والطبقات الكادحة.

في هذا المشهد المعقد، تأتي السياسة المؤسساتية لتؤكد العزلة. الأحزاب السياسية المغربية، وخاصة أحزاب «المعارضة» المزعومة، حوّلت شبيباتها إلى وكالات تشغيل لأبناء وأقارب القيادات. الشاب العادي الذي يحمل هماً حقيقياً لا يجد باباً لطرحه، وعندما يحاول يُقال له: «أنت صغير، تعلم أولاً». والنقابات العمالية التقليدية ليست أفضل حالاً، بقياداتها المتقاعدة التي لا تترك مساحة للشباب العامل. هذا الاغتراب المزدوج هو ما يدفع الشباب إلى التعبير عن غضبه بطرق غير منظمة: مسيرات «جيل زد» التي تخرج بدون قيادة واضحة، واحتجاجات الطلبة التي تنطلق لتنتهي بانتصارات رمزية أو باعتقالات ثم تعود إلى الصمت، أو الانسحاب الفردي إلى عالم الأوهام الرقمية، أو في أسوأ الأحوال، الانزلاق إلى عنف الشمكارة والجريمة في الملاعب.

تتقاطع فلسفة سبينوزا مع الماركسية في نقطة جوهرية: أن معرفة أسباب الألم لا تزيد الإنسان إلا قوة ووعياً. يقول سبينوزا: «لا يبكي من يعرف الأسباب»، لأن البكاء رد فعل انفعالي سلبي ينشأ من فكرة ناقصة عن الشر. أما من يدرك ضرورة الأشياء بعقله، فيحول الحزن إلى فهم، والخوف إلى تماسك. وتضيف الماركسية، ممثلة بمقولة تُنسب إلى لينين: «لا يتسرب اليأس لمن يعي سبب شقائه»، فالشقاء حين يصبح واعياً بجذوره الاجتماعية – الاستغلال، الطبقة، نمط الإنتاج – يتحول من عبء سلبي إلى حافز للفعل الجماعي. بينما يرى سبينوزا التحرر فردياً معرفياً، تراه الماركسية ثورياً سياسياً، لكنهما يتفقان على أن الوعي بالسبب هو بداية الخروج من عبودية الألم، وأن اليأس ليس ابن المعرفة، بل ابن الجهل.

الشباب المغربي ليس خارج التاريخ، بل هو في صميمه. لكنه اليوم مشتت بين أوهام رأس المال الوهمي التي تبيعه حلم المساواة دون أدوات، وبين طبقة موظفين تبيع شخصيتها ولا تملك وعياً باغترابها، وبين بروليتارية رثة تتحول إلى بلطجة وشمكارة في الملاعب والمحتوى الرقمي والسياحة الجنسية، وبين سياسة حزبية لا تفتح أبوابها إلا لأبناء القيادات. في خضم هذا التشتت، تبقى الفئات الكادحة – الطلبة، العمال الشباب، المعطلون – وحدها تحمل إمكانية التحول إلى قوة، لكنها تفتقر إلى ما هو أغلى من الشعارات: التنظيم. الحركات الاحتجاجية التي تنفجر فجأة وتخبو بسرعة، وعنف الملاعب الذي لا يبني سلطة بديلة، واللامبالاة السياسية التي تغلف الغالبية، كلها أعراض لمرض واحد: غياب أداة تنظيمية قادرة على تحويل الألم إلى وعي، والوعي إلى فعل جماعي منضبط. إن الوعي بالسبب، كما علمنا سبينوزا والماركسية، هو نصف الطريق. والنصف الآخر هو بناء القوة التي تستطيع تغيير السبب. بدون هذا البناء، سيظل الشباب المغربي يغضب ويشتت غضبه، وستظل البروليتارية الرثة تملأ الفراغ بجرائمها وشمكارتها، وستظل الطبقة الوسطى الجديدة غارقة في أوهامها حتى تنهار. الوعي وحده لا يحرر، لكن الوعي المنظم يحرر.

عمل وحدوي بين الاشتراكي الموحد وفدرالية السيار الديمقراطي والنهج الديمقراطي العمالي

ع. الغني القباج

جرى حدث سياسي في واقع اليسار التقدمي بين ثلاثة أحزاب، الاشتراكي الموحد وفدرالية السيار الديمقراطي والنهج الديمقراطي العمالي، عبرت عنه ببيان صدر يوم 22 ماي 2026. بيان طرح أن «المرحلة تفرض تعزيز العمل الوحدوي، كما تفرض العمل على إطلاق مبادرات مشتركة ونفسا نضاليا موحدا دفاعا من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية»، وتنظيم «مهرجان نضالي وطني حول ملف الاعتقال السياسي بمناسبة ذكرى انتفاضة 20 يونيو، للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ووقف المتابعات ذات الخلفيات السياسية، مع التشديد على ضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية».

اليساري واليسارية الحقيقيان لا يمكن إلا أن يأمل استمرار مشروع العمل الوحدوي اليساري التقدمي المناضل، وتحوله، إن صمد وتطور، إلى تحالف يساري ببرنامج وبمهام وبأهداف سياسية واضحة لتجاوز سياسة العمل الوحدوي الظرفي الذي يظهر مع ظرفية محدودة في زمننا السياسي المعطوب، وقد يصبح، إن تبلورت الإرادة السياسية، تحالفا مرحليا يناضل من أجل نظام ديمقراطي حقيقي مناهض لديمقراطية الليبرالية المزيفة ولنظام السلطوية السائد في المغرب.

أحزاب اليسار الديمقراطي والاشتراكي في المغرب، تفرض عليها، مرحليا، الضرورة السياسية والتاريخية، أن يكون نضالها الأساسي سياسيا ضد نظام سياسي سلطوي تجسيدا لممارسة خط سياسي هدفه تغيير ديمقراطي راديكالي للسلطة، كممارسة مرتبطة عضويا بمصالح التحرر السياسي لطبقات ولفئات شعبية كادحة وما تفرصه هذه الممارسة لإنجاز مهمة تشكيل قوة اجتماعية ديمقراطية شعبية وإكسابها وعيا ديمقراطيا شعبيا وممارسة ديمقراطية شعبية.. لذلك من المفترض أن تميز هذه الأحزاب اليسارية الديمقراطية التقدمية بتحليل وفهم واضح وملموس لثقافة ولسوسيولوجية الطبقات الشعبية الكادحة ولمصالح وللأهداف العامة للحركة العمالية ولحركة فلاحية كادحة منشودة.. ولا ينفصل هذا الخط السياسي عن مفهوم «الكتلة التاريخية»، وفق منظور الماركسي الثوري أنطونيو غرامشي والواقع الملموس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للتناقض والصراع الطبقي الملموس داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية.

إن العمل الوحدوي بين الاشتراكي الموحد وفدرالية السيار الديمقراطي والنهج الديمقراطي العمالي، لن يستقيم دون نقد ذاتي لتجربة «تجمع اليسار الديمقراطي» الذي أفشلته الحسابات السياسية الضيقة واشتراطات مثل الموقف من طبيعة النظام السياسي، والصحراء الغربية والانتخابات.. ودون نقد ذاتي سياسي للخلافات التي اخترقت «الحزب الاشتراكي الموحد»، بمحاولة تأسيس "التيار الوحدوي» لتفجير الصراع داخل «الحزب الاشتراكي الموحد» حول توفر ونضج سياسي ونظري لشروط اندماج الأحزاب الثلاثة في الفيدرالية كحزب واحد أوعدم توفرها.

ومع ذلك، إذا توفرت وتأسست صيغة «وحدة العمل»، على خط سياسي ديمقراطي راديكالي، وإذا تم تجاوز التكتيك الذي تمليه ظرفية سياسية عابرة في نظام سياسي يتسم بتغوله السلطوي، سياسيا واقتصاديا وأمنيا-قمعيا (المعتقلين السياسيين حراك الريف، و»جيل زد» والمدونين...)، قد يتحول العمل الوحدوي إلى تحالف سياسي مرحلي، ببرنامج مهمته «تغيير طبيعة النظام السياسي الكمبرادوري التبعي السلطوي المطبع مع الكيان الصهيوني» وإنجاز صيرورة تغيير سياسي ديمقراطي راديكالي للنظام السياسي السائد.

وهذا الخط السياسي، لن يحقق أهدافه إلا بالنضال وبرؤية وبرنامج سياسيين فعليين هدفهما تحقيق نظام سياسي بديل ديمقراطي راديكالي. وهو خط سياسي ديمقراطي راديكالي يفرض تهميش المصالح الحزبية الذاتية الضيقة والزعاماتية، والتناقضات الثانوية، وحل إشكالية أزمة الديمقراطية النقابية، وأزمة الديمقراطية الداخلية، لإنضاج شروط نضالية لفتح الطريق أمام صيرورة سياسية تمتلك رؤية ديمقراطية ثورية فعلا وقاعدة اجتماعية شعبية لتحقيق نظام سياسي ومجتمع تحرري مرحلي يحقق ديمقراطية المساواة الفعلية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ودون ذلك، ستعيد تجربة تنسيق والعمل الوحدوي الجديد بين أحزاب اليسار التقدمي أخطاء قد يكون مآلها تكرر أزمة العمل الوحدوي..

ثقافة التبرير وتغييب العقل النقدي

د. سعيد ذياب (*)

تسيطر علينا كمجتمعات ودول وأحزاب ونقابات ما يُعرف بـ»ثقافة التبرير»، وتكاد تغيب عنا «ثقافة النقد». ومع أن الإنسان بطبيعته يسعى ليكون منسجماً أخلاقياً وعقلياً، ومتوافقاً بين ما يطمح إليه وما يسعى لتحقيقه، إلا أنه عندما يظهر التناقض، يبدأ العقل بصناعة مبررات للتقصير، وإلقاء اللوم على الظروف. فعلى سبيل المثال، تعمل الأنظمة على تبرير القمع باسم «الاستقرار»؛ وهنا يجري تسويق التبرير وتحويله إلى عقيدة مطلوبة، تصنع الرضا والقبول لدى الشعوب بالهيمنة وسياسة القمع.

حتى الأحزاب تقع في فخ التبرير بدلاً من الاعتراف بالأخطاء الاستراتيجية والتنظيمية، وهي بذلك تحافظ على استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه. هذه الصورة تخلق توتراً بين الوعي بالمأزق وبين الرغبة في تبرير الاستمرار به؛ لأن التبرير باختصار هو «حماية للذات».

إن الصمود الذي تبديه المقاومة في مواجهة العدوان، وهذا التخلي العربي عن المسؤولية القومية، يجب أن يُفجّرا عوامل الفكر، ويثيرا الأسئلة حول الدور الذي يقع علينا -أفراداً وجماعات- القيام به. لقد تعرض شعبنا وأمتنا لاعتداءات وحروب هُزمنا فيها، وبدلاً من السعي للغوص في الأعماق للوصول إلى أسباب الهزائم، شاعت ثقافة التبرير واختلت المعايير وتفشى المرض.

لقد تفشت ثقافة التبرير تماماً كما تفشت ثقافة الفساد، وأصبح التصدي لهما يتطلب جهداً كبيراً ومضنياً، بل يعتبره البعض ضرباً من المستحيل (أو كما يُقال: حمل السلم بالعرض). وحتى على مستوى الأفراد، نجد أن الإخفاق في الدراسة -مثلاً- يُبرر بالظروف أو الحظ.

إن الدخول في تناول هذه الظاهرة وفهم خطورتها ودورها في تغييب العقل النقدي بدا واضحاً في التخلي الرسمي العربي عن الانتصار لغزة في مواجهة حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ولا تزال، وتبرير هذا التخلي بتحميل الغزيين مسؤولية الحرب، وممارسة سياسة الإنكار للجوهر الإجرامي للكيان الصهيوني. وما يجري الآن في جنوب لبنان، يُبرر النكوص الرسمي عن القيام بالواجب الوطني بدعم وإسناد المقاومة بذرائع أن الأخيرة «لم تستشر أحداً في دخولها الحرب».

هكذا وببساطة، يجري تبرير هذه المواقف المتخاذلة، وتبرير سياسة الاصطفاف مع العدو من خلال ذرائع شتى لا تكفي لستر العورة. فالواجب والمسؤولية الوطنية، والوعي بالمأزق وبالمخطط الإسرائيلي، يفرضون علينا مغادرة ثقافة التبرير والتحجج بالظروف، والانطلاق الحثيث نحو ثقافة النقد؛ بل وتحويلها إلى مشروع تاريخي ليكون بمثابة رافعة للنهوض وقدح شرارات التفكير.

إن الصمود الذي تبديه المقاومة في مواجهة العدوان، وهذا التخلي العربي عن المسؤولية القومية، يجب أن يُفجّرا عوامل الفكر، ويثيرا الأسئلة حول الدور الذي يقع علينا -أفراداً وجماعات- القيام به. لقد تعرض شعبنا وأمتنا لاعتداءات وحروب هُزمنا فيها، وبدلاً من السعي للغوص في الأعماق للوصول إلى أسباب الهزائم، شاعت ثقافة التبرير واختلت المعايير وتفشى المرض.

هذه لحظة فاصلة؛ إما أن نكون جزءاً من صُنّاع التاريخ، أو أن نخرج منه. لكن أمة فيها مثل هذه النخب المقاومة لن تكون إلا من صُناع التاريخ.

(*) د. سعيد ذياب: رئيس حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

عن بوابة الهدف الاخبارية

تحت الخوذة (13)

ناصر احساين

أبريل 2023 – البداية

في إحدى الأوراش الكبيرة، شعرت لأول مرة أنني مراقب. كان كل شيء طبيعيًا: العمال ينقلون الحديد، خلط الإسمنت، السقالات عالية... لكن النظرات كانت مختلفة. المسؤول عن الورش لم يعد يتحدث إليّ مباشرة، لكنه يرسل مساعديه ليعرفوا كل خطوة أقوم بها. كان واضحًا: اسمي صار مصدر قلق.

12 أبريل 2023 – التحذير الأول

جلسنا في استراحة الغداء. اقترب مني عامل جديد:

«آنت... دابا خاصك تحذر. واحد المسؤول الكبير سول عليّا واش نعرفك.»

ابتسمت ابتسامة قصيرة، لكن قلبي بدأ ينبض أسرع. لم أكن خائفًا على نفسي فقط...كنت خائفًا على الخلايا الصغيرة التي بدأنا ننسقها في مختلف أوراش المدينة.

قلت له: «نعم... نفهم. ما غاديش نهدر قدام غير أي واحد.»

15 أبريل 2023 – الليلة الكبيرة

في أحد الأوراش، نظمنا اجتماعًا صغيرًا مع خمسة من العمال الذين نثق فيهم. ناقشنا: العقود المفقودة، غياب التأمين، الحوادث الأخيرة...

ثم قال أحدهم: «إلى عرفوا علينا... شنو غادي يوقع؟»

ابتسمت وقلت: «إلى عرفوا... خصنا نكونو مستعدين.»

وفي تلك اللحظة بدأنا نسمع صوت خطوات غريبة قرب المدخل. توقف كل شيء. نظرنا إلى بعضنا البعض. كنت أعرف أن هذا قد يكون المراقبة المباشرة من الباطرونا أو الشرطة.

16 أبريل 2023 – مطاردة

اليوم التالي، شعرت بشيء مختلف: أحد العمال اختفى فجأة من الورش. مسؤول حاول أن يبعد آخرين عني أثناء العمل. سمعت شائعات عن استدعاءات للشرطة لأسباب «أمنية». كانت الرسالة واضحة: التنظيم الذي بدأناه يزعجهم. لكنني كنت أعرف شيئًا واحدًا: الصمت الآن يعني موت أحلامنا الصغيرة، وموت أي فرصة للعمال للدفاع عن حقوقهم.

18 أبريل 2023 – أول مواجهة

في اجتماع صغير داخل الورش، جاء مسؤول كبير بصحبة رجل شرطة. قال بصوت بارد: «سمعنا أن هناك منظمات سرية بين العمال.»

ابتسمت بهدوء وقلت: «نحن فقط نطالب بالحقوق الأساسية: عقود، تأمين، سلامة.»

ابتسم الشرطي ابتسامة لا تهدف لطمأنة، والمسؤول كان ينظر إليّ وكأنه يريد التأكد من أن كل كلمة سأقولها ستسجل. ثم قال: «إذا استمر هذا... ستكون هناك تدابير.»

كانت هذه المرة الأولى التي شعرت فيها حقا أن الصوت الذي أحمله قد يكلفني الكثير.

20 أبريل 2023 – القرار

بعد العودة إلى البيت، جلست أفكر: ترك التنظيم؟ يعني التخلي عن كل ما بدأناه. الاستمرار؟ يعني مواجهة احتمال الاعتقال أو الطرد. تذكرت كل من مات أو جُرح في الورش...تذكرت عبد القادر، وتذكرت سعيد. قلت لنفسي: «إذا لم أقف، لن يقف أحد عن الظلم.» كان القرار واضحًا: نستمر، لكن بحذر أكبر.

الخلايا العمالية:

بدأنا الآن بالعمل بطريقة أكثر ذكاء: كل خلية صغيرة في ورش محددة، مرتبطة بخط اتصال آمن. الاجتماعات تتم خارج ساعات العمل وفي أماكن بعيدة عن أعين المراقبة. كل عامل يعرف حقوقه، ويعرف خطواته قبل أي تصرف. كان هذا هو التنظيم الحقيقي: تنظيم متدرج، صامت، لكنه فعال.

(يتبع...)

تضخمُ الطيبةِ سبيل التنازل

نورالدين موعابيد

يعلمنا الدرسُ الفلسفيُّ أن مهارة التمييز الناقد مرقى عقليٌّ ثرٌّ يأبى الاختزال، لأنه يدرأ الاختلال، وإلا فإن هوامش الخطإ ستتواتر لامحالة. من ذلك تمثيلا وليس حصرا أن مفهوم «الطيبة» قد يُلابسُ مفهوما آخر، هو «التنازل»، ولاسيما حين يتماهى حابلُ الأخلاق، ونابلُ السياسة، فيبتلعُ الأولُ الآخَر بذرائع لا تنطلي حيلُها الماكرةُ، القذرةُ على الذهنيات السليمة؛ ذلك أن الإفراط في التواضع سلوك بورجوازيّ، نحو ما ردد Marx ، لأنه وفق تصوري المتواضع يأتي على: أخضر الثالوث: الأشكلة، المفهمة، المحاجة، ويابسه، ومن ثمة تنضح آليات التمويه، وميكانيزمات التضليل التي يوظفها «المنظّرون»، المتواطئون ضد إنسانية الإنسان، فيزهر الحث على التسامح، وهو في الحقيقة مفهوم مفترى عليه، يستعدي به أولئك»المنظّرون» البؤساء، ويستقوون، فالحذر، الحذر! أن تتحول مزاعمهم إلى مستنقع التنازل بدعوى أن «السياسة فن الممكن»و/أو «ضبط النفس»، وغالبا ما يقود نظير هذه الحملات الشرسة، المسعورة المتثاقفون وتجار الدين، والمعدودون على المشهد السياسيّ المنبطحون، والإعلام المأجور..

ولأنني مقتنع بالإرث الماركسيّ اللينينيّ حتى النخاع،فإنني أثمّن تثمينا عاليا،غاليا كون الصراع الطبقيّ هو الذي حرّك/يُحرّك التاريخ، ثم إن الإيمان بقانون «نفي النفي» يؤكد أن قيم الإنسان الكونية لا تقبل المصادرة، ولا المساومة، فكيف يمكن التنازل عنها أو التسامح فيها؟! . وتتعدد ألوان طيف التنازل السياسيّ،إلا أنها ترتد لدى أغلب المتتبعين إلى «الانتهازية السياسية»، الميكيافيلية والبراغماتية؛ إذ لا تتلكأ العمالةُ وخيانةُ المبادئ أن تطفوا على سطح الممارَسات السياسية الرجعية، وهما لاتترددان في مغالطة الرأي العام. ومن الآليات التي تعتمدها الانتهازيةُ السياسيةّ ظاهرةُ الترحال السياسيّ، وظاهرةُ استغلالِ الأزمات السوسيو-سياسية، من ثمة تتناسلُ مفاهيمُ مُعبّأة بما يخدم هذا المنحى الذليل، الوقح (التوافق، التفاوض، التكتيك، السياسة «الواقعية»...)

في سبيل الختم: الأصل في هذا الموضوع عنوان مؤلف أثارني،هو:»لا تكن لطيفا أكثر من اللازم»(مكتبة جرير، الطبعة:14، السنة:2011)، لكنني حين قرأته تبين لي أن صاحبه(ديوك روبنسون) مؤمن بما يُسمّى»الكتابة البيضاء»أو «درجة الصفر في الكتابة»،التي نظر لها Roland Barthes.و قد أعودإلى ملامسة الموضوع لاحقا إن أسعفني العمر و الوهن.

اصدارات:

اشرفت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع على اصدار كتاب يوثق لحظة تخليد أربعينية تأبين المناضل الفقيد سيون أسيدون التي تم تنظيمها بدار المحامي بالدار البيضاء يوم 20 دجنبر 2025.

الكتاب يتضمن شهادات وكلمات في حق المناضل الكبير الذي لازالت حقيقة وملابسات وفاته المفاجئة يوم 7 نوفمبر 2025 يكتنفها الغموض وتطرح الكثير من الاسئلة في غياب تحقيق نزيه ومحايد...؟؟

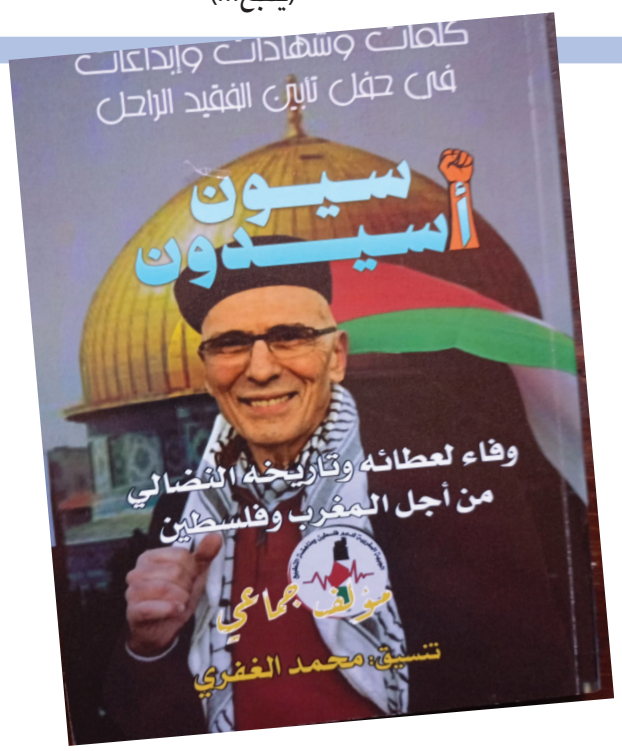

ابو علي بلمزيان:

يتسم الصراع الطبقي في المغرب اليوم بحدة متزايدة، تعكس عمق التناقضات الاجتماعية. فالطبقات الشعبية تواجه سياسات التفقير والغلاء وتفكيك الخدمات العمومية، في مقابل تراكم الثروة لدى أقلية مهيمنة.

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديموقراطي، هو الرفيق ابوعلي بلمزيان، عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي. نحاوره حول تطور التشكيلة الاجتماعية وواقع الصراع الطبقي في المغرب...

| التشكيلة الاجتماعية المغربية: أية تطورات؟

1) مفهوم التشكيلة الاجتماعية في الفكر الماركسي وأهم الإسهامات التي طورته؟

يعد مفهوم "التشكيلة الاجتماعية" من الركائز النظرية الأساسية في الفكر الماركسي، إذ يشكل المدخل العلمي لفهم المجتمع في حركيته التاريخية وصراعاته الداخلية، بعيدا عن المقاربات التجزيئية أو الأخلاقية السطحية. فالتشكيلة الاجتماعية، كما بلورها ماركس وإنجلز، ليست مجرد توصيف ساكن للبنية الاجتماعية، بل هي بناء تاريخي مركب يتحدد عبر تفاعل جدلي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ضمن إطار صراع طبقي مستمر. فالمجتمع، في هذا المنظور، ليس وحدة منسجمة، بل هو ساحة تناقض بين طبقات متصارعة، تتحدد مواقعها وفق علاقتها بوسائل الإنتاج.

وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بنظرية أنماط الإنتاج، حيث اعتبر الفكر الماركسي أن التاريخ الإنساني هو تاريخ تعاقب تشكيلات اجتماعية كبرى، من المشاعية البدائية إلى العبودية فالإقطاع فالرأسمالية، مع أفق اشتراكي تحرري. غير أن هذا التعاقب لا يتم بشكل خطي ميكانيكي، بل عبر قفزات نوعية وثورات اجتماعية تعيد تشكيل البنية برمتها، وهو ما يبرز الطابع الديناميكي والجدلي للمفهوم. كما أن التشكيلة الاجتماعية قد تضم داخلها أكثر من نمط إنتاج واحد، في علاقة هيمنة وتبعية، وهو ما يفتح المجال لتحليل المجتمعات المركبة.

وقد ساهم مفكرون ماركسيون لاحقون في تعميق هذا المفهوم. فقد أبرز لينين البعد الإمبريالي للرأسمالية، مؤكدا أن التشكيلات الاجتماعية في الأطراف لا يمكن فهمها خارج علاقتها البنيوية بالمركز الرأسمالي. أما غرامشي فقد أضاف بعد الهيمنة الثقافية، معتبرا أن السيطرة الطبقية لا تمارس فقط بالقوة، بل عبر بناء القبول الاجتماعي. في حين طور لويس ألتوسير فكرة الاستقلال النسبي للبنيات (الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية)، داخل وحدة بنيوية مركبة. كما أن إسهامات سمير أمين حول "التطور اللامتكافئ" شكلت إضافة نوعية، حيث بين أن التشكيلات الاجتماعية في الجنوب تتطور في إطار تبعية بنيوية تعيق تشكل رأسمالية وطنية مستقلة.

ومن منظور النهج الديمقراطي العمالي، فإن هذا المفهوم ليس أداة تحليلية محايدة، بل هو أداة نضالية لفهم طبيعة الصراع الطبقي بالمغرب. ففهم التشكيلة الاجتماعية يسمح بتحديد العدو الطبقي، ورصد طبيعة التحالفات المسيطرة، وبناء استراتيجية كفاحية واضحة المعالم، تربط بين المهام الديمقراطية والاجتماعية والتحرر الوطني الديمقراطي الشعبي.

2) تأثير الاستعمار المباشر على التشكيلة الاجتماعية المغربية.

لقد مثل الاستعمار المباشر لحظة مفصلية في إعادة تشكيل المجتمع المغربي، حيث لم يكن تدخله بريئا أو تحديثيا كما تدعي الأدبيات الكولونيالية، بل كان مشروعا استغلاليا يهدف إلى إدماج المغرب قسرا في السوق الرأسمالية العالمية كمجال تابع. وقد أدخل الاستعمار بنيات اقتصادية حديثة، مثل البنيات التحتية والموانئ والمناجم والزراعات التصديرية، لكنه لم يكن يهدف إلى تنمية داخلية متوازنة، بل إلى تسهيل نهب الثروات.

في المقابل، حافظ الاستعمار على بنيات تقليدية، خاصة في البادية، لضمان استمرارية السيطرة الاجتماعية. وهكذا نشأت تشكيلة اجتماعية هجينة تجمع بين الرأسمالية التابعة والعلاقات شبه الإقطاعية، مما خلق اختلالا بنيويا عميقا. هذا التعايش القسري بين أنماط إنتاج متناقضة لم يكن تعبيرا عن تطور طبيعي، بل عن استراتيجية استعمارية قائمة على "التحديث الانتقائي" الذي يخدم مصالحه ويكبح أي تحول تحرري.

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز طبقات اجتماعية جديدة، أبرزها البرجوازية الكمبرادورية المرتبطة بالمصالح الأجنبية، إلى جانب طبقة عاملة ناشئة، وفئات واسعة من الفلاحين المعدمين. كما تم تجريد عدد كبير من الفلاحين من أراضيهم، وتحويلهم إلى قوة عمل رخيصة. ولم يكن هذا التحول مجرد تغيير اقتصادي، بل كان تفكيكا للبنيات الاجتماعية التقليدية وإعادة تركيبها بشكل يخدم منطق الاستغلال الاستعماري.

كما أن الاستعمار اعتمد على إعادة توظيف البنيات المخزنية التقليدية، عبر إدماج الأعيان والقياد في جهازه، مما خلق استمرارية في أنماط السيطرة. وهذا ما يفسر أن "الاستقلال" لم يكن قطيعة حقيقية، بل انتقالا شكليا حافظ على نفس البنية العميقة للسلطة.

من منظور النهج الديمقراطي العمالي، فإن التشكيلة الاجتماعية التي أفرزها الاستعمار كانت تشكيلة تابعة ومشوهة، كرست التبعية بدل الاستقلال. وهو ما جعل مهام التحرر الوطني والديمقراطي الشعبي مهاما مؤجلة، لم تتحقق بعد رغم مرور عقود على الاستقلال الشكلي.

3) تطورات التشكيلة الاجتماعية المغربية منذ 1956؟

بعد سنة 1956، دخل المغرب مرحلة جديدة اتسمت باستمرار البنية الاقتصادية التابعة، رغم الشعارات الوطنية. فقد حافظت الدولة المخزنية على الاختيارات الليبرالية المرتبطة بالسوق العالمية، مع إعادة تشكيل التحالف الطبقي المسيطر. تشكلت كتلة حاكمة تضم المخزن والبرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين، في ارتباط وثيق بالرأسمال الأجنبي.

عرفت هذه المرحلة تحولات مهمة، خاصة مع توسع القطاعات الخدمية والمالية، مقابل ضعف القطاعات الإنتاجية. كما ساهمت سياسات التقويم الهيكلي في تعميق الفوارق الاجتماعية، عبر الخوصصة وتفكيك الخدمات العمومية. وقد أدت هذه السياسات إلى نقل عبء الأزمة الاقتصادية إلى الطبقات الشعبية، عبر تقليص الأجور غير المباشرة ورفع تكاليف العيش.

في المجال القروي، استمرت أزمة الفلاحين الصغار، مع هيمنة الرأسمال الزراعي الكبير. كما أدت الهجرة القروية إلى تضخم المدن بشكل عشوائي. أما الطبقة العاملة، فرغم توسعها، فقد أصبحت أكثر هشاشة بفعل العمل غير المستقر. وظهرت فئات جديدة تعيش على هامش الاقتصاد الرسمي، ضمن ما يسمى "اقتصاد البقاء"، وهو مؤشر على فشل النموذج التنموي في الإدماج الاجتماعي.

كما برزت برجوازية جديدة مرتبطة بالعقار والريع، تستفيد من الامتيازات والاحتكارات. وهذه البرجوازية لا تلعب دورا إنتاجيا، بل تعمق الطابع الطفيلي للاقتصاد الوطني، مما يعيق أي تحول صناعي حقيقي.

إن التشكيلة الاجتماعية المغربية اليوم تعكس أزمة بنيوية عميقة، حيث تتعايش مظاهر الحداثة الشكلية مع اختلالات اجتماعية حادة. فالتنمية المعلنة تخفي في الواقع إعادة إنتاج نفس التبعية، بأدوات أكثر تعقيدا، في ظل العولمة النيوليبرالية.

4) راهن الصراع الطبقي وآفاقه في ظل الوضع السياسي والنقابي الراهن؟

يتسم الصراع الطبقي في المغرب اليوم بحدة متزايدة، تعكس عمق التناقضات الاجتماعية. فالطبقات الشعبية تواجه سياسات التفقير والغلاء وتفكيك الخدمات العمومية، في مقابل تراكم

الثروة لدى أقلية مهيمنة. وقد شهدت السنوات الأخيرة موجة من الاحتجاجات الاجتماعية في عدة مناطق وقطاعات.

غير أن هذه النضالات، رغم أهميتها، تعاني من التشتت وضعف التأطير. فالبيروقراطية النقابية وأزمة اليسار والقمع السياسي تشكل عوائق حقيقية أمام تطور الصراع. كما أن غياب أفق سياسي موحد يجعل هذه الاحتجاجات عرضة للاحتواء أو الاستنزاف، دون تحقيق مكاسب استراتيجية، هنا تنبع أهمية بناء الحزب الثوري بقيادة الطبقة العاملة وعموم الكادحين باعتباره أداة استراتيجية لتوحيد النضالات الطبقية في أفق إنجاز التغيير الثوري.

ومن منظور النهج الديمقراطي العمالي، فإن المرحلة الراهنة تفرض إعادة بناء الحركة الجماهيرية على أسس ديمقراطية كفاحية. وذلك عبر ربط النضالات القطاعية بأفق سياسي شامل، يهدف إلى تغيير موازين القوى، وليس فقط تحسين شروط التفاوض.

إن الصراع الطبقي لا ينفصل عن الصراع من أجل الديمقراطية، لأن الاستبداد يشكل أداة لحماية المصالح الطبقية. ومن هنا فإن النضال من أجل الحريات ليس مطلبا حقوقيا مجردا، بل هو جزء من المعركة الطبقية الشاملة.

أما آفاق الصراع، فترتبط بقدرة القوى التقدمية على بناء جبهة شعبية موحدة، تتجاوز التشتت والانقسامات. كما تتطلب بلورة مشروع مجتمعي بديل، يطرح بوضوح مسألة السلطة والثروة، ويقترح نموذجا تنمويا قائما على العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.

إن الأزمة الحالية ليست ظرفية، بل هي أزمة بنيوية لنظام قائم على التبعية والاستغلال. وأي أفق للتغيير يمر حتما عبر نضال طويل النفس، يراكم الوعي والتنظيم، ويفتح الطريق أمام التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

أسطول الصمود العالمي:

الدعم العالمي لفلسطين ضد حرب الإبادة الصهيونية

محمد شاعر

كيفما كان منتهى أسطول الصمود العالمي الداعم لغزة ، والذي انطلق في مرحلته الثانية أواخر أبريل 2026 من الشواطئ الإسبانية ثم الإيطالية فالتركية ،وحتى إن لم يصل إلى شواطئ غزة المكافحة ، فإن انتصاراته متعددة ، وأبرزها توسع البعد الإنساني للقضية الفلسطينية ، فالأخيرة لم تعد قضية فلسطينية أو قومية فقط، بل هي إنسانية ، فقد شارك في الأسطول أكثر من 400 من نشطاء 44 دولة حول العالم، ومن جنسيات مختلفة عربية وأوروبية وأفريقية وأمريكية، من أجل عمل إنساني هو فك الحصار الهمجي الذي يفرضه الكيان الصهيوني على سكان قطاع غزة الصامدة، وهذه مساهمة قوية للتعريف بقضية شعب كانت الآلة الإعلامية والسياسات الصهيونية والإمبريالية ، ومنها سياسات التطبيع، تعمل على طمسها وتصفيتها . وشكل الأسطول سواء في مرحلة شتنبر 2025 أو مرحلة أبريل ماي 2026 وسيلة لفضح حقيقة الكيان الصهيوني ككيان همجي، أظهر همجيته ولا إنسانيته، من جهة، برفضه لعمل سلمي تضامني إنساني مع أناس الحصار ونقص الغذاء والدواء لأكثر ثلاثة عقود، ومن جهة ثانية بتعامله الهمجي ضد النشطاء بتوقيفهم وتصفيدهم واعتقالهم وسط مياه دولية يمنع فيها مثل هكذا تعامل مع سفن مسالمة، وثالثا بتصوير الصهيوني «إتمار بنغفير» لأوضاع التصفيد والتركيع التي أخضع لها النشطاء. هذا التصوير الذي أدى إلى عكس ما أراده المجرم بنغفير من عرضه، حيث قامت عدة دول وخاصة الأوربية بالتنديد به واستدعاء ممثلي الكيان لديها.

ورغم الاعتقال والمعاملات الصهيونية الوحشية ظل النشطاء صامدين ما فرض على الكيان الصهيوني إرجاعهم إلى بلدانهم آواخر هذا الأسبوع، ومنهم المغاربة الذي شاركوا في الأسطول، ليستقبلوا استقبال الأبطال، ما يدل على أن موقف الشعوب الداعم لغزة ولفلسطين ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في كامل التراب الفلسطيني موقف مستمر ويتوسع، وما هو إلا نتيجة للمقاومة الفلسطينية بكل أشكالها وعلى رأسها التشبث بالأرض رغما عن الاحتلال والحصار والتجويع.

استمرار تصاعد الغلاء، مسؤولية الحكومة

محمد شاعر

منذ عقد من الزمن انطلقت شرارة التصاعد الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات بالمغرب، وكان في الظن الشعبي العام إبان منطلقها أن الأمر ظرفي لكون الأسباب ظرفية هي الأخرى. لكن استمرار المنحى التصاعدي المستمر للأسعار فند كل التوقعات. وظلت الحكومات المخزنية المتعاقبة تعمل على ربط كل تصاعد للأسعار بأسباب تنفي فيها مسؤوليتها، فتارة ترجعه إلى الأوضاع الجيوسياسية الدولية مثل الحرب الروسية الأوكرانية والعدوان الأمريكي الصهيوني على إيران، وتارة للظروف المناخية خيرها وشرها، وأحيانا للشناقة وللفراقشية (للإشارة، هؤلاء هم أحد أدواتها)، أما هي فبراء من الغلاء براءة الذئب من دم يوسف. نقول للسيدة المحكومة أن الحكومة في الدولة الديمقراطية ذات السيادة هي التي تسير الشأن العام للبلد، والسياسات العمومية التي تطبقها توجه أوضاع البلاد توجها معينا، ولا شك أن المصلحة الطبقية لحكومتنا توجه هذه السياسات. وهنا فسياسة محكومتنا موجهة حتما لأوضاع أسواقنا نحو الغلاء .فالاضطرابات الجيوسياسية الدولية ما كان لها أن تؤثر بالشكل الذي أثرت به على المغرب لولا سياسات المحكومة ، ويكفي أن نأخذ مثال المحروقات ،منذ البدايات الأولى للهجوم الهمجي الصهيو-أمريكي على إيران ارتفع سعر الغازوال ثلاث مرات ووصلت نسبة الزيادة حوالي 50% في ظرف شهر ، والسبب الحقيقي أن المخزونات الاحتياطية لم تكن تتعدى الشهر الواحد بالنسبة لبعض شركات التوزيع واستغلال البعض الأخر للوضع ليبرر الزيادة ،ولاشك أن التواطؤ بين الموزعين واضح هنا والدليل أن الأسعار متساوية أو جد متقاربة ، وهنا مسؤولية الحكومة المخزنية ، فالشركات ملزمة بالتوفر على كميات تساوي استهلاك شهرين من المحروقات ، فأين المراقبة القبلية لتطبيق هذا الالتزام؟ ثانيا أن السوق يخضع للمنافسة، وسبق لمجلس يسمى مجلس المنافسة أن أقر صفة الاحتكار وانعدام منافسة حقيقية يمكن أن تفيد المستهلك، وثالثا أن الحكومة تتلكأ بخصوص مآل لاسامير بعد أن كانت حكومة سابقة هي السبب في الوضع الذي آلت إليه مصفاة لاسامير لتفقد البلاد جزءا من السيادة الطاقية.

أما المثال الثاني فيتعلق بأحد أهم المواد الغذائية للمغاربة: الخضر واللحوم، والتي وصلت مستويات أسعار قياسية جعلت المغاربة يتناولون منها الحد الأدنى المسموحة به جيوبهم، أو يمتنعون عن الاقتراب منها، ترجع الحكومة السبب إلى السماء سواء جفت أو أمطرت، ففي الجفاف قلة الزرع والضرع، وفي الأمطار فيضانات تجر معها الأخضر واليابس، أما سياستها المعوجة فبعيدة عن العلة، وهو ما يتناقض مع الواقع، فالسماء أمطرت والفيضانات لم تشمل التراب الوطني بكامله، ومناطق عرفت إنتاجا غزيرا، وبالتالي فالعلة الحقيقية لغلاء الخضر هي السياسات الحكومية. ففي وقت حاجة المغاربة إلى مواد مثل البصل والطماطم، التي ارتفع إنتاجهما هذه السنة: تفتح الأبواب للكومبرادور الطبقي لتصريف إنتاجنا الوطني للأسواق الخارجية غربا وشرقا وشمالا وجنوبا لتباع فيها أحيانا بأثمنة تقل عن الأثمان في الأسواق المغربية.

أما المثال الثالث، ومناسبة عيد الأضحى شرط، فهو أثمنة اللحوم وأثمنة الأغنام، التي وصلت مستويات قياسية رغم ادعاءات الحكومة أنها لامحالة ستتراجع، فإذا بها تفوق مستوياتها بالضعف عما كانت عليها قبل سنتين أو أقل. وهنا من جديد مسؤولية الحكومة ثابتة ، فقبل سنتين وصل حجم القطيع أرقاما تقل عن المطلوب في مناسبة عيد الأضحى ، ولتصحيح الوضع حسب ادعاء الحكومة، تقرر إعطاء دعم وترخيص للفراقشية والشناقة الحقيقيين ،ومنهم برلمانيين ،لاستيراد الأغنام وخاصة من إسبانيا ، والذي حدث أن بعض البرلمانيين ممن حصلوا على الدعم والترخيص باع هذا الدعم والترخيص في اللحظة والتو لشناق آخر ،وهذا ما صرح به أحد أعضاء مجلس النواب نفسه في جلسة علنية ، وما حدث أيضا أن هؤلاء استوردوا الأغنام من إسبانيا ب 900درهم لكل خروف ،وحصلوا على دعم 500 درهم من مال الشعب عن كل خروف، ومعنى ذلك أن ما تحملوه لا يتعدى في الغالب ، إذا أضفنا مصاريف النقل 600 درهم ، وباعوه خلال فترة العيد من سنة 2024 ب 3000درهم أو أكثر ، ونفس الأمر حدث عند الترخيص باستيراد الأبقار من البرازيل وتقديم دعم للمستوردين حيث ظلت أسعار اللحوم عند الجزارين تلامس السماء.

إنها السياسات الطبقية للحكومة المخزنية، تبدو في الظاهر كما تدعي حماية القدرة الشرائية، لكن مضمونها يستغل ظرفيات داخلية وخارجية، ليزيد امتيازات الكتلة الطبقية السائدة وسماسرتها باستعمال المال العام، وبالمقابل يكرس أوضاع التفقير والبؤس بين أوساط جماهير الشعب المغربي ويحرمها من إمكانات أفراح تنتظرها بين الحين والآخر.

حدث الأسبوع

العبودية الطوعية..! بين العبودية عبر العادة والعبودية عبر الاختيار ! (دراسة حالتين)

عزيز عقاوي

عندما كتب Étienne de La Boétie كتابه « العبودية الطوعية » كان عمره لا يتجاوز 18 سنة كان ذلك في القرن السادس عشر .

الشاب Étienne، فهم مبكرا كيف تشتغل ميكانيزمات الاستبداد والتسلط ، وكيف يمكن التصدي للاستبداد بدون أدنى جهد ،اللهم الجهد الذهني في فهم كيف يجب الكف عن خدمة الاستبداد طوعيا ، ليسقط من تلقاء نفسه ...!

مرت قرون، وقرون، وجرت مياه كثيرة تحت الجسور، سقطت قلاع الاستبداد هنا ، وهناك ، وبزغ فجر الحريات والديمقراطية في ربوع المعمور ، وسال حبر غزير في كتب التاريخ، والفلسفة... تطور، وتغني تصور لابويسي للاستبداد والتسلط ، لكن ثمة كائنات سوريالية أبت أن تنقرض ، وكأنها لم تنل نصيبها من الكرامة الإنسانية المعهودة ، استمرت تهتف باسم الطغيان ولا تتصور وجودها في غياب هذا الطغيان ..!

وهاته الحالة الاكلينيكية ، تحدث عنها دولابويسي أيضا، في هذا الكتاب المرجعي نشخص منها حالتين:

حالة العبودية بالعادة والتقليد (حالة «الأستاذة « التي أسقطت في الجامعة ، والتي ارتفع مؤشر عبوديتها الطوعية بعد الهجوم على والدة ناصر الزفزافي.

وحالة ، «المثقف اليساري» الذي باع ضميره للشيطان مقابل» الكونفور» confort البورجوازي الصغير.

الحالة الأولى:

حال العبودية الطوعية عن طريق العادة ، servitude par habitude هي التي اعتبرها دولابويسي طبيعية وُلِدَ عليها وفيها «العبد»، ولم يعرف غيرها ، وبالتالي اعتبرها عادية وطبيعية ، وأن كل تغير أو تغيير ، في هذه الحالة في اتجاه وضع جديد (الحرية والانعتاق مثلا) ، يُعتبر وضعا شاذا بالنسبة لصاحبه، الذي اعتاد وتربى على العبودية .

هذه الحالة هي حالة «الاستاذة» « الجامعية» Toutes proportions gardées!..

الحالة الثانية:

حالة «المثقف « الذي اختار العبودية الطوعية وخدمة المشروع الاستبدادي ليس لأنه تربى في أحضان الاستبداد (العبودية بالعادة) ، بل لان تطلعاته للحرية والديمقراطية لم تكن مبدئية ومؤسسة ،وإنما ظرفية وشخصية بسبب طبيعة المثقف الانتهازية، فاختار خدمة الاستبداد عبر الانغراس في المشروع الاستبدادي لأنه اقل كلفة وأكثر أمانا بالنسبة له وهذا «العبد بالاختيار « أكثر خطورة من «العبد عبر العادة».

خلاصة القول:

معضلتنا بالإضافة الى أنها اقتصاديه (البنية التحية)، فهي كذلك ثقافية أيديولوجية (البنية الفوقية) وبالتالي نضالنا ليس نضالا اقتصاديا ضد الطبقات المهيمنة على خيرات البلاد وفقط ، نضالنا ، هو أيضا نضال ثقافي لتغيير البنى الذهنية المثقلة بالعبودية الطوعية ، فقبل تحرير الشعوب من استبداد الأنظمة ، يجب تحرير الشعوب من نفسها ، من استيلابها الثقافي L'ALIENATION CULTURELLE.